الفصل الثامن

خطاب المصري اليوم لقضايا الإصلاح السياسي

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

قدمت جريدة المصري اليوم ٣٢٩ أطروحة حول عمليات الإصلاح السياسي في مصر، وقد توزعت هذه الأطروحات على ثلاث قضايا رئيسة، شملت الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقدمت الجريدة من خلالها ٢٠٢ أطروحة، بنسبة ٦٣,٧٪ من إجمالي الأطروحات، تم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، ثم إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقدمت الجريدة من خلالها ٦٤ أطروحة، بنسبة ٢٠,٢٪ من الإجمالي، تم توزيعها على ست قضايا فرعية، ثم الحريات والحقوق العامة، وقدمت الجريدة من خلالها ٦٣ أطروحة، بنسبة ١٩,٢٪ من الإجمالي تم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، وسوف يقوم الباحث برصد مفردات هذا الخطاب كالتالي :

أولاً: الخطاب الصحفي للإصلاح الدستوري والتشريعي:

١. **التعددية الحزبية**: قدمت جريدة المصري اليوم ١٦ أطروحة حول قضية التعددية الحزبية في خطابها الصحفي بنسبة ٧,٩٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات في مجملها على الجوانب السلبية التي ترتبت على الأخذ بنظام التعددية السياسية في النظام السياسي المصري، فرغم أن هذا النظام يقوم على التعددية الحزبية، ودعمه بصدور قانون تنظيم الأحزاب عام ١٩٧٧م، إلا أن هذه التعددية منقوصة نظراً لأن النظام لم يعط عودة فعلية لنظام التعدد الحزبي، فأي من الأحزاب السياسية المتواجدة عدا، الحزب الحاكم، لا يستطيع الوصول إلى السلطة بسبب سيطرة الحزب الحاكم، وبالتالي فإن النظام السياسي لا يعدو كونه نظام الحزب الواحد المسيطر، الذي يسمح بتواجد أحزاب أخرى، مهمشة وصغيرة تتعايش معه على الساحة السياسية في ظل إطار مرسوم ومحدد ، دون أن يسمح لها بتهديد زعامته، كما أن الخريطة الحزبية لا تضم جميع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفعلية، فما زالت هناك تيارات سياسية محرومة من حق التمثيل الحزبي، ويرى هذا الخطاب في مجمله

كذلك أن التعددية السياسية والحزبية لا تعني بالضرورة الديمقراطية، فالمعيار ليس بشكل البناء الحزبي وإنما المعيار هو مدى فاعلية هذا البناء وقدرته على أداء وظائفه في المجتمع، ومن ثم فقد تكون الأحزاب السياسية أداة للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، وقد تكون أداة لتكريس التخلف السياسي والجمود.

استخدم هذا الخطاب في عمومه أطرا متعددة ومسارات برهنة مختلفة لتوضيح مقولاته شملت، المرجعيات الرسمية، والأحداث المعاصرة، والأطر التاريخية، والمرجعيات الحزبية، والتجارب لدول أخرى، والمتخصصين في المجال السياسي، بجانب الاعتماد على مسارات برهنة تدعم تصوراته وأطروحاته تنوعت ما بين المسارات التاريخية، والخبرات الشخصية، وعرض مختلف وجهات النظر، والتجارب الدولية في نفس المجال، مع الإشارة إلى الشخصيات الصانعة للأحداث، وأوضح الخطاب أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى إعاقة التعددية السياسية في مصر، وأن الكثير منها ما زال النظام السياسي يعاني منه وفشل في التغلب عليه حتى اليوم وهذه العوامل تشمل:

١ـ انعدام فاعلية النظام الحزبي وافتقاده للآليات والقنوات التي تضخ نتاج عمله ونشاطه في شرايين النظام السياسي، وتمده بالقوة والكفاية، حيث لم يفلح هذا النظام في تقديم الكوادر والقيادات الموهوبة، ولم يحمل معه نمطًا من السياسيات العامة الأكثر فعالية، كما أن هذه الأحزاب يغلب عليها الطابع الشخصي، فلا يتصور وجودها دون أشخاص رؤسائها، بجانب عدم ارتباط هذه الأحزاب بقوى اجتماعية، فهي مجرد مؤسسات سياسية لا تستند أو ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فاعلة في المجتمع.

٢ـ افتقاد الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية مما أدى صراعات، وتحالفات، وانشقاقات ساهمت في أضعاف الأحزاب، وتبديد طاقاتها في صرا عات شخصية، كما كان للقيود القانونية، وأساليب الاستقطاب السياسي دورها في تغذية هذه الصراعات، وتعميقها.

٣ـ عدم اكتمال التجربة الحزبية والتعددية السياسية، فخريطة الشرعية السياسية في مصر لا تعكس بنيان القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في الواقع، فما زال الحظر قائمًا على التيار الإسلامي في الانضمام للشرعية الحزبية.

٤ـ السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية، فالحزب المسيطر على هذا الجهاز يظل دائمًا حزب الأغلبية والحكومة، وبالتالي فإن التجربة الحزبية التي لا تتضمن إمكانية تبادل موقع السلطة فيما بين الأحزاب هي تجربة محدودة، تقترب

من الأوتوقراطية متعددة الأحزاب[1]، يشير عمرو الشوبكي[2]، إلى وضع التعددية الحزبية في مصر كما آلت إليه اليوم من خلال اعتماده على الأطر الرسمية ممثلة في دائرة شئون الأحزاب في المحكمة الإدارية العليا والتي رفضت بدورها تأسيس ١٢حزبًا سياسيًا جديداً بما يلقي الضوء على أزمة التجربة الحزبية ومستقبلها السياسي وأن نفس المحكمة وافقت على ١٧ حزبًا معظمها كيانات وهمية لا علاقة لها بالسياسة وليس لها وجود في الشارع، ويبرهن الشوبكي على تراجع العددية السياسية في الحالة المصرية ببعض المعطيات كالتالي:

---

(١) أنظر المقالات التالية:

- حسن نافعة، لا . . لست عضوا في مكتب الإرشاد، ولكن !، المصري اليوم، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- محمود خليل، الانتحار الجماعي للقوي السياسية في مصر، المصري اليوم، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- عمرو الشوبكي، التعديل الدستوري: تغيير في المكان، المصري اليوم، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- أحمد طه النقر، من حقي أن أكون رئيسًا لمصر، المصري اليوم، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- سليمان جودة، الوطني، والوفد، والإخوان؟، المصري اليوم، ٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٥
- سليمان جودة، الوفد . . والحزب الوطني؟، المصري اليوم، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٥
- عمرو الشوبكي، وماذا بعد استبعاد جماعة الإخوان المسلمين، المصري اليوم، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- حسن نافعة، الدولة والإخوان، بلادة سياسية أم عناد شرير، المصري اليوم، ١١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- خالد صلاح، استثمار اللاكاريزما في الوفد، المصري اليوم، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٢
- سليمان جودة، ضمائر . . نراهن عليها؟، المصري اليوم، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٥ .
- مجدي الجلاد، الحزب المتوحد، المصري اليوم، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- حمدي رزق، مسائل حزبية (١)، المصري اليوم ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧ ص ١٣
- حمدي رزق، مسائل حزبية (١)، المصري اليوم ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧ ص ١٣
- حمدي رزق، مسائل حزبية (٢)، المصري اليوم، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- حمدي رزق، مسائل حزبية (٣)، المصري اليوم ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧ ص ١٣
- طارق حجي، عن الأحزاب الدينية، المصري اليوم، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١
- محمد صلاح، القاموس المصري، المصري اليوم، ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٢
- جمال البنا، المصالحة . . أولى وأجدى، المصري اليوم، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧، في ١٣

(٢) عمرو الشوبكي، مرحبًا بالأحزاب الهزلية، المصري اليوم، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣

- إن الأحزاب المصرية بلغ عددها حوالي ٢٣ حزبًا، حصلت على شرعيتها القانونية إما بقرارات من رئيس الجمهورية، أو بأحكام قضائية من محكمة الأحزاب ومرة واحدة بقرار إداري من محكمة الأحزاب حين ظهر حزب الوفاق القومي.
- باستثناء ما يعرف بأحزاب المعارضة الرئيسة الثلاثة، الوفد، التجمع، الناصري، فإن باقي الأحزاب الأخرى لم تمثل تياراً سياسيًا في الشارع المصري، ولم تشكل حركة اجتماعية أو ثقافية، وإنما جاءت بقرارات إدارية أضفت عليها شرعية قانونية وليست واقعية.
- تتحمل الدولة والنظام السياسي الجانب الأكبر من مسئولية انهيار الأحزاب، وغياب تأثيرها في الشارع لأمرين، الأول يتعلق بالطريقة التي تتعامل بها الدولة مع الأحزاب الموجودة، حيث تركت الخلافات السياسية داخل الأحزاب الرئيسة لقدرها تتصاعد وتفاعل دون أن تتحرك تحت زعم مبدأ الحياد، وعدم التدخل في شئون الأحزاب الداخلية، بينما كان عليها أن تعمل على تشكيل جهة قضائية مستقلة تحسم سريعا في أمر الخلافات الحزبية ولا تتركها تتفاقم وتكون هي جهة فصل لا جهة تأثير على الأجنحة المتنازعة، أما الجانب الثاني فهو متعلق بمسار نشأة أي حزب سياسي جديد، حيث أحل الميلاد الفوقي لهذا العدد من الأحزاب مكان الميلاد الشعبي وظهرت طبقة جديدة من السياسيين مهمتهم إقناع المحكمة وليس الشارع بجدوى أفكاره والحصول على الرخصة القانونية لا النضال السياسي وسط المواطنين، وينتهي الشوبكي عبر مسار برهنة اعتمد فيه على عرض وجهة نظره بأنه من الصعب وجود أحزاب قوية، بدلاً من الأحزاب الوهمية التي لا يعرفها أحد، والتي تمسك بها النظام كواجهة لشرعيته، على اعتبار أن هذه الأحزاب مستوفية لشروط البيروقراطية والختم الحكومي، ولديهم مسوغات الترشيح الشكلي في أية انتخابات تشريعية.

ويتطرق جمال البنا[٣]، إلى بعد آخر لمعوقات التعددية السياسية والمتعلق بحرمان قوى اجتماعية لها تواجد في الشارع من العمل السياسي وهم فئة التيار الإسلامي مستخدمًا أسلوب الدهشة والاستفهام الذي يسبقه تساؤل حول متى سيظل التيار الإسلامي يوصف بالجماعة المحظورة، ويوضح البنا من خلال أطر معينة حصرها في الإطار التاريخي،

(٣) جمال البنا، المحظورة إلى متى، المصري اليوم، ٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣

والشخصيات الصانعة للأحداث، والأحداث المعاصرة، أن إصرار الحكومة على عدم إعطاء التيار الإسلامي شرعيته، هو تعد صارخ على مبدأ التعددية السياسية نظراً لما يتمتع به هذا التيار من قاعدة جماهيرية عريضة، واستنكر الكاتب وصف النظام السياسي والإعلام الرسمي لهذا التيار بلفظ المحظورة، فقد استخدم الكاتب إطار الأحداث المعاصرة في إطار تحليله وإشارته لتفجر الصراع بين النظام السياسي والتيار الإسلامي عقب الأحداث الأخيرة التي مرت بها جامعة الأزهر، واصفًا هذا الحدث بأنه أعطى للنظام السياسي الفرصة لتوجيه الاتهامات لهذا التيار، بينما دلل بالإطار التاريخي عن تتبع حركة الإخوان المسلمين ودورها الوطني منذ أن تعرضت للحل لأول مرة على يد النقراشي باشا في ٨ ديسمبر ١٩٤٨م، ثم إعادة رباط الجماعة بعد سقوط الوزارة ثم حلها مرة أخرى من قبل مجلس قيادة الثورة في عهد الرئيس عبد الناصر، مشيراً إلى أن ذلك يعطي إشارة واضحة على أن حركة الإخوان لم تحل عن طريق مجلس نيابي، ولم تعرض قضيتهم على الشعب، وإنما حلها طغاة الحكومة في ظروف استثنائية، والدليل على ذلك استمرار الحركة بنفس القوة حتى اليوم كجناح معارض قوي للنظام السياسي يدعمه فوز الحركة بـ ٨٨ مقعدا بمجلس الشعب رغم عمليات التزوير والبلطجة التي مارستها الحكومة معه، ويطلب البنا بضرورة إعطاء حركة الإخوان المسلمين الشرعية حتى يمارسون حياتهم في ظل تعددية حقيقة.

ويشخص حلمي النمنم[٤]، حالة التعددية السياسية في مصر من خلال نظرته للأحزاب المصرية اليوم مقارنة بما هو موجود في العالم، وفي مصر كذلك قبل عام ١٩٥٣م، فيقول إن المشهد الحزبي اليوم في مصر مختلف تماماً، فالتجربة الحزبية لم تحقق الصيغة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث التنافس بين حزبين كبيرين على الأصوات الانتخابية، الجمهوريين والديمقراطيين، والعمال والمحافظين، أو في فرنسا حيث وجود عدة أحزاب تتنافس في الشارع ويكون لأحدهما الفوز ولو بنسبة ضئيلة، ولا حتى الصيغة التي كانت قائمة لدينا حتى عام ١٩٥٢م، حيث كانت التعددية السياسية أكثر تفعيلاً من اليوم فإذا كانت هذه الأحزاب لم تحقق تواجداً حقيقيًا على مستوى التصويت الانتخابي إلا أنها كانت تمثل تياراً مؤثراً وقويًا في الفكر وفي السياسة المصرية، ففي بداية القرن العشرين كان هناك الحزب الوطني الذي تزعمه مصطفى كامل والذي سيطر على الشارع والرأي

(٤) حلمي النمنم، اللاحزب، المصري اليوم، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣

العام بسبب كاريزما زعيمه، ولكن كان يقابله حزب الأمة الذي ضم قطاعات واسعة من النخبة المصرية مثل لطفي السيد، وقاسم أمين، وغيرهما، وقد تبنى هذا الحزب مشروع تأسيس الجامعة المصرية وتحرير المرأة، والدعوة لإنشاء مجمع اللغة العربية، والانفتاح على التيارات الفكرية الحديثة، وبعد ثورة ١٩ تكرر هذا المشهد في سياق مختلف حيث برز حزب الوفد المسيطر، والأحرار الدستوريين والذي كان يمثل أقلية على مستوى التصويت والتواجد في الشارع، لكنه الحزب الذي ضم نخبة من المبدعين والمثقفين والمفكرين، منهم محمد حسين هيكل، وطه حسين، والشيخ مصطفى عبد الرازق، والشيخ علي عبد الرازق، وغيرهم، فاستطاع هذا الحزب أن يكون صوتًا ليبراليًا في العقل والسياسة المصرية، وعلى هذا النحو سارت الحياة الحزبية في مصر، واليوم اختلف المشهد تمامًا، فلم يستطيع الحزب الوطني أن يكون حزبًا جماهيريًا، ولا الأحزاب المعارضة أمكن أن تكون إضافة حقيقة تنعش الفكر والحياة السياسية المصرية، فالحزب الوطني، حزب السلطة أصيب بكل أمراض السلطة من فساد، وترهل، والأحزاب الأخرى لم تدرك حقيقة دورها، وأهمية تواجدها، لذا لم يهتم القائمون عليها بأن يشكل كل حزب تياراً حقيقيًا يكون له مصداقيته، وتأثيره على مستوى النخبة والدولة، يعمق مفهوم وفكر العدالة الاجتماعية، أو يهتم بالحرية الفكرية والسياسية.

٢. **تداول السلطة**: قدمت جريدة المصري اليوم ٦٥ أطروحة حول قضية تداول السلطة في خطابها الصحفي بنسبة ٣٢,٢٪ من إجمالي الأطروحات الخاصة بمحور الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد تركزت هذه الأطروحات بشكل عام على الأمور التالية:

- إن بنية النظام السياسي الذي يدعم تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية مع عدم إمكانية التداول السلمي للسلطة يمثل معوقًا رئيسًا لإحداث تغيير في نمط الثقافة السياسية السائدة.
- تجارب التعددية السياسية هي تجارب هشة ولا تعكس قناعات حقيقية من قبل النظام الحاكم نظراً لعدم التسليم بمبدأ التداول السلمي للسلطة طبقًا للإرادة الحرة للناخبين كما تترجمها صناديق الاقتراع.
- الاختلال وعدم التوازن داخل النظام السياسي، الذي يجمع ما بين خطاب سياسي رسمي يؤكد على مقولات وشعارات الحرية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ولكنه في إطار واقع سياسي يقوم على غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتأييد النظام الحاكم.

- ضعف وهشاشة دور البرلمان في العملية السياسية في ظل نظام سياسي يتمتع فيه الحزب الحاكم بأغلبية كبيرة داخل البرلمان، ويسيطر فيه رئيس الدولة من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية معًا، بحكم رئاسته للحزب صاحب الأغلبية في البرلمان.
- إن الإصرار على غياب مبدأ تداول السلطة يعرض الدولة لأحد أمرين: إما توريث السلطة، وإما التداول القسري عن طريق العنف عبر الانقلابات العسكرية بما يهدد الأمن والاستقرار الوطني.
- عدم تداول السلطة بين الأحزاب المصرية واقتصارها على الحزب الحاكم جعل هذه الأحزاب أقل حماسًا ودافعية.
- تداول السلطة ليست مجرد فترات رئاسية وإنما هي الضمان الذي يمنع الجمود من التسرب إلى سدة الحكم، وهي التي تضمن توالي قدرات القيادة لدى الأجيال المختلفة حتى تستجيب لمستجدات عصور جديدة[٥].

---

(٥) انظر المقالات التالية:

- حسن نافعة، الحزب الوطني و. . العبور إلي المستقبل، المصري اليوم ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٣
- سعد الدين إبراهيم، تعديل ٧٦، ٧٧. . كبديل للفوضى، المصري اليوم، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٦
- سليمان جودة، اقتراح صلاح منتصر، المصري اليوم، ٢٧٢/ ٢٠٠٧، ص ٧
- ضياء رشوان، التوريث + المادة ٧٦ = اختفاء الحزب الوطني، المصري اليوم، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- سليمان جودة، كفاءة الرئيس هي السبب !، المصري اليوم، ٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٣
- أسامة هيكل، نداء للرئيس بعيداً عن بطانته، المصري اليوم، ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- طارق الغزال حرب، عن المادة ٧٧ وتوابعها المدمرة، المصري اليوم، ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٣
- عبد المنعم سعيد، أنها المصداقية أيها السادة، المصري اليوم، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- سلميان جودة، أنت يا سيادة الرئيس، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٣
- سليمان جودة، أمل وحيد في يد الرئيس، المصري اليوم، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- خيري رمضان، السلطة والدستور، المصري اليوم، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٢
- مصطفى نجيب، التوريث في النظام الجمهوري، المصري اليوم، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣.
- حمدي رزق، الأمانة، المصري اليوم، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣.
- محمود الكردوسي، إلى مبارك بعد أول ربع قرن من حكمه: مصر تآكلت ولم يعد فيها سواك، المصري اليوم، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- سليمان جودة، احسبوها بالورقة والقلم، المصري اليوم، ٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٥ =

وقد استخدم الخطاب مجموعة من الأطر، ومسارات البرهنة في سياق خدمة مقولاته، حيث اعتمد الخطاب في مجمله على أطر الأحداث الهامة، والشخصيات صانعة الأحداث، والتجارب الدولية في هذا المجال، والقوانين والتشريعات، وعرض وجهات النظر المختلفة، كما استخدم الخطاب بعض التعبيرات المجازية باعتبارها أداة أساسية من الأدوات التي تعتمد عليها البنية اللغوية للخطاب، كما تعد مساحة جيدة للكشف عن جوانب المسكوت عنه في الخطاب، وقد تنوعت الأساليب المجازية ما بين التشبيه، والاستعارة، والاستفهام، والتعجب.

يعرض عمرو الشوبكي[٦]، في إطار تحليله لعملية تداول السلطة من خلال المناقشات المطروحة بشأن التعديلات الدستورية لنقطة مهمة حددها في أن الفارق بين تعديلات دستورية تخدم نظامًا، وأخرى تخدم حكمًا، يكمن في الفرص التي تتيحها لكي يجدد النظام نفسه من داخله، وفتح باب التنافس بين أجنحته المختلفة على أسس شفافية واضحة، وإعطاء فرص للأحزاب الشرعية لكي تكون معه حائط صد أمام القوى غير الشرعية والاحتجاجات العشوائية، واستخدم الشوبكي إطار التجارب لدول في نفس المجال من خلال الإشارة إلى أن معظم تجارب البلدان التي تحولت مؤخراً إلى الديمقراطية ومقارنتها مع الحالة المصرية ستكتشف أن الحالة المصرية تميزت بالجمود الكامل والروح الاستعبادية الشاملة، في حين أن التجارب الأخرى شهد معظمها عمليات إصلاح ديمقراطي متدرج من داخل النظام تقوم به بعض القوى الإصلاحية، ويتسم بالمنافسة بين أجنحة النظام المختلفة أو بين هذه الأجنحة والأحزاب الأخرى التي اختارها النظام لتحصل على الشرعية.

- مجدي مهني، في الممنوع، المصري اليوم، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- جلال أمين، معضلة التوريث، محاولة لفهم ما يجري في مصر الآن، المصري اليوم، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٤، الجزء ٣ـ٤
- أحمد الصاوي، تعلمون من ولد فال، المصري اليوم، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- مجدي الجلاد، صباح الخير، رسالة إلى حاكم موريتانيا الشقيقة، المصري اليوم، ٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- مجدي مهني، في الممنوع، المصري اليوم، ٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦.
- منتصر الزيات، الحريات والتنوع والتداول السلمي، المصري اليوم، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

(٦) عمرو الشوبكي، دستور في واجهة النظام، المصري اليوم، ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

ويبرهن الكاتب عن موقفه من تداول السلطة بالإشارة إلى الاستشهاد بالقوانين، خاصة المادتين، ٧٦، ٧٧ من الدستور، حيث يسرد قوله، أنه كان من المأمول أن يقدم النظام في مصر على إجراء تعديل دستوري يفتح الباب أمام وضع قواعد للمنافسة بين القوى السياسية الشرعية التي اختارها النظام بمحض إرادته لتحصل على الشرعية كأحزاب المعارضة، أو حتى عناصر إصلاحية من داخل النظام أوسع من الدائرة المحدودة والمغلقة في لجنة السياسات وذلك بالتنافس الديمقراطي عبر تعديل المادة ٧٦، وإعطاء فرص حقيقية للقوى الشرعية الجادة مع الحزب الحاكم، والمادة ٧٧ بتحديد فترة حكم الرئيس في مدتين غير قابلتين للتمديد، ولكن تبدو خطورة الوضع الحالي في مصر في جموده الكامل، وعدم رغبة الحكم في إجراء إصلاحات سياسية متدرجة، مع تعثر القوى السياسية المعارضة في تعبئة الشارع حول قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي.

ويرى الكاتب أن تعديل المادة ٧٧ والنص على بقاء رئيس الجمهورية مدتين غير قابلتين للتمديد يبدو أشد أهمية من تعديل المادة ٧٦ والسماح الأكثر من مرشح بالتنافس على رئاسة الجمهورية، حيث الاستفتاء على رئيس لن يبقى في موقعه أكثر من ١٢ عامًا يمثل خطوة أكبر نحو الإصلاح، من المنافسة الشكلية بين مرشحين ينتظر من يصل منهم للحكم أن يبقى مدى الحياة.

بينما استخدم مجدي الجلاد[٧]، أحد الأساليب في التعبير المجازي في توجيه النقد للنظام السياسي بشأن تداول السلطة، والإصرار على عدم تعديل المادة ٧٧ من الدستور، حيث استخدم الاستعارة وأسلوب التورية في عرض مقولاته من خلال أمنية الكاتب في استجابة النظام لرغبات الجميع مفكرين وعامة، حيث أعطى صورتين بلاغيتين الأولى، للأحداث الأخيرة في موريتانيا وانتقال السلطة بها بشكل سلمي وأسلوب ديمقراطي على يد العقيد أعلى ولد محمد فال الذي ترك الحكم طواعية وأجرى انتخابات رئاسية مدنية واضعًا بذلك آليات محددة تضمن تداول السلطة في المستقبل وهي من الدول الآخذة في التحول الديمقراطي حديثًا، والثانية للنظام السياسي المصري واستجابته السريعة لرغبات الجماهير وهي رغبة كامنة وأمنية لم تتحقق للكاتب في الواقع الفعلي، لذا استعار لها نظاما سياسيا ديمقراطيا يصعب مقارنته بالنظام المصري والمتمثل في استجابة الرئيس الفرنسي شيراك ورغبته في عدم

(٧) مجدي الجلاد، شكرًا. . جاك شيراك، المصري اليوم، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦.

الترشيح لولاية ثالثة رغم أنه لم يقض في رئاسة فرنسا أكثر من ١٢ عامًا فقط، ورغم استخدام الكاتب للتعبيرات المجازية، إلا أنه استخدم أطرا ومسارات محددة في السياق العام شملت تجارب دول، وأحداث معاصرة، مع الاستعانة بالشخصيات الصانعة للأحداث.

بينما قدم سعد الدين إبراهيم[٨] ملامح ومظاهر تداول السلطة على مستوى الوطن العربي من خلال نقاط محددة شملت:

- تقدم أعمار القيادات العربية، حيث المتوسط العمري ٦٨ عامًا، مقابل ٥٠ عامًا للمتوسط العالمي.
- طول البقاء في السلطة، فقد كان متوسط عدد السنوات التي قضاها الرؤساء العرب في قمة السلطة هي عشرين عامًا، مقابل عشر سنوات للمتوسط العالمي نهاية عام ٢٠٠٥م.
- الانقلابات وليس الانتخابات هي الأداة للسلطة، فمعظم القيادات العربية جاءت إلى مواقعها بالطريق الانقلابي أي اغتصاب السلطة.
- تصلب شرايين القيادات العربية بسبب الخصائص الثلاثة السابقة، فضلاً على أن معظم هذه القيادات أصبحت معتلة في صحتها العامة وغير قادرة على أداء حتى أبسط المهام التي تتطلب لياقة بدنية.

واستخدم سعد الدين إبراهيم الأطر التاريخية مع مسار البرهنة الخاص بالشخصيات الصانعة للأحداث ليؤكد بأن تداول السلطة سلميًا وبشكل ديمقراطي لم تشهده الحالة العربية سوى مرتين على مدار التاريخ العربي الحديث، الأول في السودان على يد الفريق عبد الرحمن سوار الذهب الذي قاد انقلابًا على الحكم الاستبدادي للرئيس السوداني جعفر النميري عام ١٩٨٥م وتعهد ألا يبقى في السلطة سوى عامًا واحدًا يجرى خلاله الانتخابات الحرة والنزيهة ويسلم البلاد بعدها إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًا، حيث ترك القصر الجمهوري عام ١٩٨٦م ودخل قلوب الشعب السوداني والعربي كنموذج للحكم الديمقراطي، والثانية على يد العقيد أعلى محمد ولد فال وزملائه في موريتانيا بعد رفضه التام ترشيح نفسه لأي منصب وساعد على انتقال السلطة إلى نظام مدني بشكل ديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة.

---

(٨) سعد الدين إبراهيم، أيها العرب.. خذوا الحكمة من موريتانيا، المصري اليوم، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣

واستعان يحيى الجمل[٩] بالأطر التاريخية لتتبع جمود النظام السياسي بتعزيز تركيز السلطة وعدم تداولها من خلال عرض الظروف التي أحاطت بتعديل المادة ٧٧ من الدستور المصري على يد الرئيس السادات، حيث كانت هذه المادة تنص على أن يتولى رئيس الجمهورية منصبه لفترتين لا يجوز التجديد بعدها، وكان السادات في بداية الأمر متمسكًا بعدم تعديل هذه المادة، لكن قبل نهاية الفترتين بشهور قليلة جرى تعديل النص ليسمح بالاستمرار في المنصب إلى ما شاء الله إلا أن القدر شاء ألا يستفيد السادات من هذا التعديل، ويفند الكاتب مبررات النظام السياسي الحالي بعدم وجود مبرر لتعديل المادة ٧٧ ما دام بقاء الرئيس يأتي من إرادة الشعب بقوله أن هذا الكلام صحيح من الناحية النظرية لكنه يتطلب التسليم بتوافر أمرين أو ركنين أساسين هما:

أـ حياة حزبية حقيقية تقوم على تعددية بين أحزاب سياسية نشأت نشأة طبيعية وتتقارب في قوتها ولها حرية الاتصال بالجماهير، وحرية التخاطب معها، وحرية إقناعها، وهذا الركن ينعدم وجوده في النظام المصري، بسبب وجود حزب مسيطر وإلى جواره مجموعة أحزاب لا وزن لها، الأمر الذي يدل على خلل في بنية الحياة السياسية ولا يصلح منطقًا للزعم بأن انتخاب رئيس الجمهورية يتم بإرادة شعبية حقيقية.

ب ـ أن ينتخب الرئيس انتخابًا حقيقيًا بغير موانع تمنع الشعب من اختيار رئيسه، وهذا يقتضي أن يكون مبدأ المواطنة الذي يعني أن كل مواطن بحكم كونه مواطنًا يساوي كل مواطن آخر في حقوقه وواجباته، ومن ثم فإن كل مواطن من حقه أن ينتخب رئيس الجمهورية، ومن حقه أيضًا أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، وهذا ما يحدث في كل بلاد العالم التي تتبنى النظام الديمقراطي، ويرى الجمل أن وجود رئيس سابق يعتبر ضمانة أساسية من ضمانات النظام الديمقراطي.

٣. **استقلال القضاء**: قدمت جريدة المصري اليوم ٤٠ أطروحة حول قضية استقلال القضاء في خطابها الصحفي بنسبة ١٩,٨٪ من إجمالي الأطروحات الخاصة بالإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات حول محور رئيس هو التأكيد على الاستقلال الحقيقي والكامل للسلطة القضائية باعتبار أن القضاء المستقل هو أحد الضمانات الرئيسة لتكريس مبادئ الديمقراطية، وحماية الحقوق والحريات، وطالب الخطاب بضرورة التعجيل بإصدار قانون السلطة القضائية الذي تقدم به القضاة دون تفريغه من مضامينه الحقيقية باعتباره يوفر ضمانات حقيقية لاستقلال السلطة القضائية.

---

(٩) يحيى الجمل، الرئيس السابق، ضمانة للديمقراطية، المصري اليوم، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣

وأشار الخطاب في مجمله كذلك إلى أن استقلال القضاء بشكل أحد المؤشرات الأساسية لدرجة التطور الديمقراطي، وأوضح الخطاب أنه على الرغم من أن الدستور المصري ينص على أن السلطة القضائية مستقلة، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير القانون (المادة ١٦٥، ١٦٦)، ومع التسليم الملحوظ بالاستقلال الذي تتمتع به السلطة القضائية في ممارستها لصلاحياتها إلا أن هناك بعض المتغيرات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وبهيكل السلطة القضائية ذاتها، أوجد تأثيرات سلبية على استقلال القضاء ومن هذه المتغيرات:

- استمرار العمل بقانون الطوارئ وبمجموعة القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تتضمن قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم، وتتضمن إنشاء محاكم استثنائية تختلف عن المحاكم العادية في من يحاكم أمامها، أو تشكيل هيئاتها بضمها أشخاصًا من غير أعضاء السلك القضائي.
- أوجدت التعددية السياسية المقيدة نوعًا من الازدواجية في النظام القضائي المصري، حيث أصبح هناك قضاء عادي، وآخر استثنائي واقترن بذلك زيادة اللجوء إلى إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري في قضايا العنف والتطرف الأمر الذي كان محل جدل سياسي وقانوني واسع.
- ضعف تنفيذ الأحكام القضائية، بما يؤثر بالسلب على جدوى هذه الأحكام وفاعليتها ويأتي بمردود عكسي على استقلال القضاء.
- تعطيل إصدار قانوني السلطة القضائية الذي يضمن تأكيد استقلالية القضاء بشكل كامل عن السلطة التنفيذية.
- تهميش دور القضاء في الانتخابات بتعديل المادة ٨٨ من الدستور والسعي لاستخدام وتوظيف القضاة في إضفاء شرعية على انتخابات تفتقر إلى النزاهة.

وحدد الخطاب عمليات تفعيل استقلال السلطة القضائية في تفعيل مجموعة من العوامل شملت:

- سرعة إصدار الأحكام، وضمان تنفيذها.
- قصر مهام المحاكم العسكرية على العسكريين.
- إلغاء المحاكم ذات الصفة الاستثنائية الأخرى مثل محاكم أمن الدولة، ومحكمة القيم.
- إطلاق يد السلطة القضائية في الإشراف الكامل على العمليات الانتخابية وتأمين حريتها ونزاهتها في كافة صورها، رئاسية، تشريعية، محلية.

- تعجيل إصدار قانون السلطة القضائية الجديد بما يحقق الفصل الكامل عن السلطة التنفيذية[١٠].

ويرجع المستشار محمود الخضيري[١١] الهدف من التعديلات الدستورية في مجملها إلى محاولة النظام السياسي الالتفاف على المادة ٨٨ وتعديلها بما يتلاءم مع سياستها في العملية الانتخابية، ويؤكد أن هذا التصور هو الأقرب للمشهد المعاش حاليًا لشواهد محددة تتمثل في أن النظام السياسي أعمل هذا النص الدستوري (٨٨) على مضض بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في ٨/ ٧/ ٢٠٠٠ بتحديد معنى الإشراف القضائي على الانتخابات والاستفتاء، بأنه الإشراف الفعلي على عملية الاقتراع بحيث يكون هناك قاض

---

(١٠) انظر المقالات التالية:

- أحمد طه النقر، وزير العدل يتكلم.. أخيرًا، المصري اليوم، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣.
- محسن الخضيري، لماذا الآن يا سيادة وزير العدل؟!، المصري اليوم، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٥.
- حسن نافعة، مناقشة جادة لتعديلات هزلية، المصري اليوم، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- محمد أبو الغار، مسرحية التعديلات الدستورية.. القادم أسوأ، المصري اليوم، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حمدي رزق، العدالة في خطر (١)، المصري اليوم، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- حمدي رزق، العدالة في خطر (٢)، المصري اليوم، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- محمود الخضيري، لقد تجاوزت حدودك يا مرعي، المصري اليوم، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص٤
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمود الخضيري، اغتيال نادي القضاة، أمل قديم للحكومة، المصري اليوم، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حمدي رزق، العدالة في خطر (٣)، المصري اليوم، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمود الخضيري، أقول لمرعي: إذا كنت تريد الإصلاح فعلاً فلا تعمل وحيداً في الظلام، المصري اليوم، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حمدي رزق، قميص مبارك، المصري اليوم، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- علي الشلقاني، معنيان لاستقلال القضاء، المصري اليوم، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣

(١١) محمود الخضيري، التعديلات الدستورية هدفها النيل من الإشراف القضائي، وصياغتها جاءت للتغطية على تعديل المادة ٨٨، المصري اليوم، ٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٤

لكل صندوق، ولو اقتضى الأمر إجراء الانتخابات على عدة مراحل، فاضطرار النظام على إعمال هذا الحكم في الانتخابات الأخيرة جلب عليه متاعب حالت دون تحقيق غرضه من التلاعب بها بعد قيام القضاة بفضح السلطة التنفيذية وتعرية تصرفاتها ومنعها من تحقيق أغراضها، الأمر الذي جعل السلطة تبحث عن وسيلة تلغي بها هذا الإشراف والعودة للنظام القديم الذي كان بمقتضاه القضاة يشرفون على الانتخابات عن بعد.

ويتبنى الخضيري أطرا سلبية في تفنيد مزاعم السلطة في تعديل المادة ٨٨ من الدستور تحت زعم مواجهة التزايد المطرد لإعداد الناخبين، وما يفرضه من زيادة مماثلة في أعداد لجان الاقتراع والفرز مع توفير أسلوب الإشراف الذي يحقق كفاءة ونزاهة العملية الانتخابية، ويضمن إجراء الانتخابات في يوم واحد ويتجنب امتداد فترة الاقتراع لأيام طويلة، فيرد الخضيري على هذا الزعم بأن هذه المقولات توضح التناقض الشديد في التبرير، فكيف تتفق الرغبة في إجراء انتخابات حرة نزيهة في يوم واحد، مع القول بأن أعداد الناخبين في ازدياد مطرد، وما يفرضه ذلك من زيادة في أعداد لجان الاقتراع والفرز، بينما كان هذا المبرر يستلزم إجراءات تمتد على أربع أو خمس مراحل حتى يمكن تحقيق الإشراف القضائي الكامل.

ويسرد الكاتب في خطابه أطراً سلبية للتعديلات التي تم إدخالها على الدستور وأنها جاءت في غير صالح استقلال الهيئة القضائية باستثناء تعديل المادة ١٧٩ الخاصة بالمدعي العام الاشتراكي وما يترتب عليه من إلغاء محكمة القيم ونقل اختصاصاتها إلى جهات القضاء، ويصفها الكاتب بأنها الحسنة الوحيدة كخطوة في سبيل إلغاء جميع المحاكم الاستثنائية والعودة إلى القاضي الطبيعي الذي يعتبر وجوده ضمانة أساسية من ضمانات التقاضي.

بينما استخدم سعد الدين إبراهيم[١٢] إطار المرجعيات الرسمية، والقوانين والتشريعات مع مسار برهنة رئيس تمثل في شخصيات صانعة للأحداث ممثلة في السلطة السياسية صاحبة تعديل المادة ٨٨، والقضاء باعتباره محور التعديل بهدف تحجيم وتقليص الدور، فيرى سعد الدين إبراهيم، أن النظام رفض حتى القدر الضئيل من النزاهة في العملية الانتخابية بإقدامه

(١٢) سعد الدين إبراهيم، أيها المصريون: ارفضوا المساس بالمادة ٨٨، وأصروا على قاض لكل صندوق، المصري اليوم، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣

على تعديل المادة ٨٨ من الدستور بما يعني معها استبدال القضاة بموظفين وإداريين للإشراف على الانتخابات، وهو ما ينطوي على احتمالات تزوير للانتخابات، وكذا التزوير في نسبة الذين يشاركون في التصويت بتضخيمها لإضفاء الشرعية وهي في الواقع غائبة تمامًا، ويركز الكاتب في خطابه على كلمات محورية تشير في مجملها بأنه لا توجد انتخابات نزيهة في مصر حاليًا إلا إذا أشرف عليها القضاء إشرافًا كاملاً، فهو السلطة الوحيدة التي ما زال الشعب يثق فيها، عكس السلطتين التنفيذية، والتشريعية، فقد تآكلت ثقة الشعب بهما في السنوات الأخيرة لدرجة العدم.

وفي المقابل يأخذ مصطفى أبو زيد فهمي[١٣] مسارا آخر في البرهنة على أهمية استقلال القضاء كمحور مهم للإصلاح السياسي، وأن النظام السياسي كره الانتخابات الحرة النزيهة بعد إعمال حكم المحكمة الدستورية العليا بتفعيل العمل بالمادة ٨٨ من الدستور، وأخذ النظام بتحين الفرص للقضاء عليها، ويرجع ذلك لأن هذه الانتخابات كانت الأقرب للنزاهة والتي تمت تحت الإشراف القضائي الكامل الأمر الذي ترتب عليه أن جاءت بثمانية وثمانين عضواً لجماعة الإخوان المسلمين في مجلس الشعب، ويشير الكاتب إلى أن الإشراف القضائي على الانتخابات يرتبط بتفعيل دور البرلمان، وتقوية الأحزاب، وتيسير حق المواطن في المشاركة، وبدون هذا الإشراف لا جدوى لإصلاح سياسي وتحول ديمقراطي فاعل.

٤. **المواطنة**: قدمت جريدة المصري اليوم ٢٩ أطروحة حول قضية المواطنة في خطابها الصحفي بنسبة ١٤,٤٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات في معناها العام على أن المواطنة هي القاعدة التي ينطلق منها المطالبة بالديمقراطية ليس بغرض الوصول إلى السلطة فحسب، بل بغرض ممارسة الديمقراطية، وتوسيع مفهوم المواطنة ذاته، فالمواطنة هي الشكل الآخر لسيادة الأمة، ولا تكتمل السيادة القومية دون المواطنة، ويوضح الخطاب الصحفي أن المواطنة أصبحت هي الآلية الفاعلة للحد من الصراعات الأثنية والعرقية، والاجتماعية، على قاعدة مبدأي عدم التمييز، والمساواة، كما أن مفهوم المواطنة في الخطاب ارتبط بمعانٍ لها دلالات تؤكد على الأمور التالية:

---

(١٣) مصطفى أبو زيد فهمي، بغير قاض لكل صندوق.. ينتهي عهد نزاهة الانتخابات، المصري اليوم، ٢٠٠٧/١/١١، ص١٤

- المواطنة تعني الأساس للشرعية السياسية ـ بمعنى أن المواطن يمتلك جزءا من السيادة السياسية وبالتالي هو مصدر للسلطة، ويضفي الشرعية على الحكومات.
- المواطنة مصدر للعلاقات الاجتماعية ـ بمعنى أن العيش المشترك يفرض على الأفراد حقوقا وواجبات ترتكز على قاعدة الكرامة المتساوية للجميع.
- المواطنة أساس لبناء الدولة الوطنية الحديثة ـ حيث إن عملية الاندماج الوطني تترسخ عبر التسامح تجاه التنوع الثقافي والعرقي الذي يشهده المجتمع من جانب، والاستناد إلى قاعدة المساواة القانونية بين أبناء المجتمع وضمان الحقوق المدنية والسياسية والشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق المساواة من جانب آخر.
- ويشير الخطاب إلى عدة جوانب ينبغي التعرض إليها لتفعيل مبدأ المواطنة، وهذه الأمور تتمثل في:
- ضرورة حدوث تغيير في تنشئة المواطن حتى يدرك معنى وجوهر المواطنة، أي أن يدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات والتزامات، حتى لا يتحول المواطنون إلى مجرد رعاية لا حقوق لهم.
- ضرورة احترام الإنسان كقيمة في حد ذاته، وضمان حقوقه في ضوء سيادة القانون دون اعتبار لطبقته أو عقيدته أو انتمائه السياسي.
- تحجيم الطائفية، والعشائرية، حتى يمكن التخلص من العصبية والتشرذم الذي قد يحد من عملية الوحدة وتدعيم القوى الوطنية.
- إكساب الأفراد قيم المواطنة منذ المراحل الأولى للتنشئة، خاصة قيم، الحوار، وحرية إبداء الرأي، وتقبل الآخر، والتسامح، واحترام خصوصيات الآخر الثقافية، والاستقلال الذاتي(١٤).

---

(١٤) راجع المقالات التالية:
- مجدي الجلاد، الدستور والمواطنة، المصري اليوم، ٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- عاطف حزين، غريزة أساسية، المصري اليوم، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٢
- يحيى الجمل، مبدأ المواطنة.. والمادة ٧٦ من الدستور، المصري اليوم، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- يحيى الجمل، مرة أخري: المواطنة والمادة ٧٦، المصري اليوم، ٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣ =

يعرض يحيى الجمل[١٥] لمفهوم المواطنة من منطلق أن كل مواطن يتساوى مع كل مواطن آخر في الحقوق والواجبات، ما داموا في مراكز قانونية واحدة، ويرى أن التفرقة بين المصريين على أساس الدين في المناصب العامة لا تتفق مع روح الدستور، ومع حقوق الإنسان، ومع مبدأ المواطنة، ويبرر على ذلك من خلال الاستعانة بالأطر التاريخية والأمثلة والشواهد، حيث شهدت مصر في تاريخها القريب مصريًا قبطيًا كان رئيسًا لمجلس النواب، وكان رئيسًا لمجلس الوزراء، وأن اختفاء هذه الظاهرة ليس علاقة صحية ويؤكد الكاتب من خلال إطار الأحداث المعاصرة أنه عندما لا يرشح حزب الأغلبية في قوائمه عددًا من الأقباط أقل من أصابع اليد الواحدة، فإن ذلك يعني نوعًا من الخلل في الحياة السياسية، كما يعني أن مبدأ المواطنة لم يستقر في وجداننا وفي حياتنا على النحو الذي ينبغي أن يكون، ويستخدم الكاتب الإطار القانوني لإطلاق صيحة تحذيرات من إهدار مبدأ المواطنة عبر المادة ٧٦ من الدستور إذا لم يعاد ضبط صياغتها من جديد، فهذه المادة قد تفرق بين المواطنين المصريين في مباشرة حقوقهم السياسية على حسب ما إذا كانوا ينتمون إلى أحزاب أم لا، فالترشيح للانتخابات الرئاسية يقتصر على الفئات التي تنتمي إلى أحزاب سياسية، وهذه الفئة بطبيعة الحال بما فيها الحزب الحاكم لا تمثل سوى ٥٪ من المصريين، الأمر الذي يخالف النظام الديمقراطي والمبادئ الدستورية في أجل صوره.

بينما يقدم محمد عبد الهادي[١٦]، المواطنة من خلال تيارين أحدهما يدعو إلى إلغاء المادة الثانية من الدستور بزعم تعارضها مع مبدأ المواطنة، وآخر يحذر من المساس بهذه المادة التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيس للتشريع بما يؤدي إلى طمس

- سليمان جودة، إهانات لا يراها فتحي سرور، المصري اليوم، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٥
- محمود الخضيري، هل تقبل أن يصل قبطي إلي رئاسة الجمهورية، المصري اليوم، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- رفعت رشاد، من يستحق شرف المواطنة، المصري اليوم، ٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣
- جمال البنا، مكانة المادة الثانية من الدستور، المصري اليوم، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- عمرو الشوبكي، الأقباط والمادة الثانية من الدستور، المصري اليوم، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣

(١٥) يحيى الجمل، مبدأ المواطنة والتعديلات الدستورية، المصري اليوم، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣

(١٦) محمد عبد الهادي، مبادئ الشريعة تعزز المواطنة، المصري اليوم، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

الهوية الإسلامية للدولة، ويبرز الكاتب من خلال عرضه للتيارين المفاهيم الخاطئة التي تكونت لدى المواطن المصري حول مفهوم المواطنة وحصرها في صورة محدودة، ثم يعود الكاتب من خلال الاستشهاد بالمسارات التاريخية في إطار ديني ويوضح أن مبدأ ومفهوم المواطنة لا تحكمه النصوص وشكلها فقط، ولكن مضمون النصوص في الواقع الفعلي، ويضرب مثلاً بواقعة عمرو بن العاص وابنه مع القبطي، وانتصار الخليفة عمر بن الخطاب للقبطي بمقولته المأثورة " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا "، والتي صارت مبدأ للحقوق والحريات الإنسانية، قبل أن تكون عنوانًا للدولة الإسلامية، ويوضح الكاتب أن التيارين قد تجاهلا عن جهل أو سوء نية محورين هامين في هذا التطرق لفهم المعاني وهما:

- أن المادة الثانية من الدستور لا تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، بل تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيس وهناك فارق بين الشريعة الإسلامية وبين المبادئ التي يستنير المجتمع بها حسب ظروفه، وخصوصياته الثقافية والاجتماعية.
- أن مبادئ الشريعة الإسلامية تعزز المواطنة ولكن تكمن المشكلة في الاستخدام السياسي لها.

ويشير عمار علي حسن[١٧]، في إطار تعليقه على مبدأ المواطنة كمحور للإصلاح الدستوري والتشريعي، إلى أن هذا المصطلح بدأ يفيض في إطلاقه واستخدامه من قبل المسئولين والإعلاميين الموالين للسلطة، وقد أضافوا على هذا المفهوم الواضح المتعارف عليه في مختلف البلدان الديمقراطية معاني مغرضة لا تخرج عن الصراع ضد التيار الإسلامي، واستقطاب المسيحيين إلى جانب النظام أملاً في وقف تآكل شرعيته.

ويستخدم الكاتب الإطار التاريخي لبيان تتبع مفهوم المواطنة والذي بدأ مع كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، والذي عرف من خلاله المواطن، بأنه فرد مستقل يمكنه الموافقة على الحكام أو حرمانهم منها، وقد وجد هذا المفهوم صداه في مبادئ الثورة الفرنسية عبر الإعلان الثوري لحقوق الإنسان والمواطن، إلى أن وصل إلى معناه اليوم، ويذكر الكاتب أربع صور للمواطنة، منها الصورة أو الصيغة التجميعية، وتدل على المشاركة والخدمة

(١٧) عمار علي حسن، معنى أن تكون مواطن، المصري اليوم، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

الاجتماعية من أجل المنفعة العامة والثانية الصيغة الجمهورية المدنية، وتنصب فيها المواطنة على المشاركة السياسية، ومساهمة المواطن في صنع القرار، والثالثة الليبرالية الجديدة، أو المفهوم التحرري للمواطنة، بوصفها وصفًا قانونيًا ينحصر في المجال السياسي إلى أقل حد ممكن من أجل منح الفرد أكثر قدر من الحرية، والصيغة الرابعة هي الليبرالية الاجتماعية وتركز على حقوق الفرد مثل الحق في إبداء الرأي، والتصويت، والضمان الاجتماعي، مقابل الالتزام، وطبقًا لهذه الصورة تكون المواطنة شاملة وقائمة على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية في المجال العام.

٥. **مكافحة الفساد**: قدمت جريدة المصري اليوم ٢٤ أطروحة حول قضية مكافحة الفساد في خطابها الصحفي بنسبة ١١,٩٪ من أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات بشكل عام على النقاط التالية:

- إن الفساد في مصر أصبح ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يصعب معه تحديد سبب واحد لتفاقم هذه الظاهرة.
- حذر الخطاب من التداعيات التي بدأت تظهر ملامحها من انتشار الفساد والتي تمثلت في زيادة حدة عدم الاستقرار، وضعف الضوابط والمعايير المؤسسية وتقليص حجم الديمقراطية، وإهدار المال العام والموارد الاقتصادية، والتأثير السلبي على الاستثمار والنمو، وإضعاف إمكانيات الدولة، واتساع الفوارق الطبقية وعدم المساواة والعدالة في التوزيع، وضعف أخلاقيات الوظيفة العامة والانتماء للوطن.
- أوضح الخطاب أن الفساد في مصر اتسم بعدة سمات، تجلت في أنه يرتبط أساسًا بجهاز الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هنا يضعف قدرة أجهزة الدولة ومؤسساتها، كما أنه يمكن بعض الفئات الاجتماعية من التأثيرات على بعض أجهزة الدولة وتوجيهها لتحقيق مكاسب وثروات كبيرة من خلال الانخراط في أنشطة وممارسات غير مشروعة، كما أن هذه الممارسات لم تعد قاصرة على مستوى الأجهزة والمؤسسات المركزية فقط، بل امتدت إلى المحليات بأشكال متفاوتة.
- أشار الخطاب إلى أنه على الرغم من تعدد الأجهزة الرقابية في مصر بدءاً من مجلس الشعب والرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، ومباحث الأموال العامة، إلا أن قضايا الفساد امتدت من مجرد ظاهرة محدودة إلى جزء أصيل من آليات الأداء السياسي والاقتصادي بعد أن صار المتهمون وزراء، ومحافظين، ورجال أعمال، وكبار المسئولين.

- أرجع الخطاب الصحفي أسباب التحول في منظومة الفساد من كونه أحد مظاهر الأداء إلى آلية رئيسة من آليات العمل السياسي والاقتصادي لبعض العوامل منها :

١ـ التوسع في الإقراض المصرفي بلا ضوابط محددة .

٢ـ تخلي الدولة عن تقديم العديد من الخدمات العامة .

٣ـ انتشار الوساطة والمحسوبية وسيادة الشعور بأن القانون لا يطبق إلا على الفقراء .

٤ـ سيادة الشعور بالاغتراب لدى المواطن المصري العادي وغياب العدالة الاجتماعية مع وقوع قطاعات واسعة من الشباب لفريسة البطالة والمخدرات .

- حصر الخطاب الصحفي دلالات الفساد في مصر في إطار خمسة أبعاد رئيسة هي :

١ـ البعد المؤسسي ، وذلك من خلال أن الكثير من التفاعلات تتم بعيداً عن الأطر الرسمية والقنوات الشرعية المخصصة لها ، بما ينعكس على فتح الباب لترويج المصالح الخاصة تحت شعار الشرعية .

٢ـ البعد القانوني ، ويظهر من خلال الثغرات الموجودة في القوانين والتشريعات التي تصل إلى حد التناقض مع بعضها البعض في بعض الأحيان ، بجانب عدم وجود تشريع حازم لمكافحة الفساد .

٣ـ البعد الإداري ، من خلال عدم التوازن في إعطاء الصلاحيات ، وعدم قناعة العاملين بالأجهزة الإدارية بحظوظهم في الحياة مما يعطي الفرصة لممارسة السلوك الخاطئ دون أن يقابله إجراءات حازمة .

٤ـ البعد الاجتماعي ، من خلال التفاوت في توزيع عوائد التنمية ، والتغير الحاد والسريع في التركيبة الاجتماعية وتدهور منظومة القيم .

٥ـ البعد السياسي ، ويظهر ذلك عبر التحالف بين المال والسلطة ، ويعد هذا الظرف من أسوأ الظروف التي يمكن أن تخلق مناخاً للحصول على منافع شخصية يعد من أبرز مظاهر الفساد في مصر في الوقت الراهن .

- كما حدد الخطاب بعض الإستراتيجيات المهمة لمكافحة الفساد حتى يمكن التحدث حول عملية التحول الديمقراطي وأجملها في المحاور الآتية :

أـ توسيع قاعدة الشفافية باعتبارها شرط أساسي لسلامة السياسات المالية والاقتصادية في العمليات الحكومية .

بـ المسائلة ، حيث تشكل قيداً على سلوك القائمين بشئون السلطة ، ويلزمهم باحترام حقوق ورغبات المواطنين .

ت- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي كلما كان ذلك ممكنًا خاصة في الجهات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفساد نتيجة إبقاء نفس الأشخاص فيها لمدد طويلة.

ث- إعادة النظر في ظروف وأوضاع العاملين في القطاع الحكومي من خلال رفع مستوى الأجور والمكافآت بما يتماشى مع متغيرات العصر.

ج- تدعيم مواثيق أخلاقيات الوظيفة العامة، ونشر اللامركزية الإدارية.

ح- تعديل القوانين المعمول بها في محاسبة مرتكبي جرائم الفساد وإصدار تشريع صارم لوقف تفاقم هذه الظاهرة.

خ- رفع الحظر والرقابة عن مؤسسات المجتمع المدني نظراً لدورها الفاعل والمؤثر في مقاومة الفساد.

د- التأكيد على استقلالية القضاء وفاعليته.

ذ- الحرص على التنسيق مع الدول الأخرى في مجال مكافحة الفساد[١٨]

---

(١٨) انظر المقالات الآتية:

- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- حمدي رزق، نهى وأخواتها، المصري اليوم، ٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- حمدي رزق، إني أرى الحزب عاريًا، المصري اليوم، ٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- حمدي رزق، نائب القرب، المصري اليوم، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- محمد صلاح، معاهم.. معاهم، المصري اليوم، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٢
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- سحر الجعارة، وزارة قطاع خاص، المصري اليوم، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٢
- حمدي رزق، المدير العام، المصري اليوم، ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣.
- سليمان جودة، تعيش مرسيدس.. تعيش، المصري اليوم، ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- رفعت رشاد، الحزب الوطني ونوابه، المصري اليوم، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٣
- عزت القمحاوي، نسألكم التعتيم والعافية، المصري اليوم، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- محمود مسلم، برلمان سرور، المصري اليوم، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- نصر القفاص، تكنولوجيا الفساد، المصري اليوم، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- سليمان الحكيم، من الملوث، الدم أم النظام، المصري اليوم، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- محمد البرغوثي، دراما ملوثة، المصري اليوم، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- فريدة الشوباشي، حياة أو موت، المصري اليوم، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣ =

obeikandl.com

يعرض مجدي مهنا[١٩]، قضية الفساد، من خلال بعدين أساسين لهذه الظاهرة وهما البعد الخاص بانتشار الوساطة والمحسوبية، والآخر الذي يتعلق بانعدام المساواة وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمع، معتمداً في ذلك على إطار رئيس وهو إطار الأحداث المعاصرة من خلال خطابين يتعلقان بالبعدين السابقين للفساد، الأول لمجموعة من المدرسين المساعدين بطب المنصورة حيث استخدم القائمون على هذه المؤسسة العلمية اللوائح والقوانين كأداة لتحقيق منافع شخصية ظهرت في عدم تطبيق القانون مع هؤلاء الباحثين مقابل تفعيل هذه اللوائح مع أبنائهم وأقاربهم، والخطاب الثاني يعبر عن خلل عدم المساواة والعدالة بعدم تعيين الطلاب الأوائل بكلية الإعلام جامعة القاهرة رغم ترشيحهم من قبل الكلية والسبب عدم وجود محسوبية أو متفوق بينهم من أبناء الكبار.

بينما استخدم محمد بغدادي[٢٠]، بعض أساليب التعبير المجازي في عرضه لبعد آخر من صور الفساد متعلق بإهدار المال العام، والتربح من الوظيفة، والتهرب الضريبي، حيث استخدم الكاتب أسلوب التشبيه والذي رمز إليه بزوجة جاره المسرفة التي أهدرت الأموال التي ورثها زوجها عن جده، وإهدار المؤسسات الحكومية لأموال الدولة من خلال التهرب الضريبي وعدم سداد التأمينات الاجتماعية رغم استحقاقها من العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية، وموقف البرلمان المصري في إسقاط المحاولات الجادة بتوجيه تهم التربح واستغلال النفوذ لوزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان، حيث ينتهي الكاتب إلى القول بأن البيئة المشجعة على الفساد يصعب معها عمليات التحول للديمقراطية والتغيير السياسي.

- محمد السعدني، أكياس الدم المعيبة.. وفرصة التطهير، المصري اليوم، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- محمد السعدني، لا لشعار = دعه يسرق دعه يمر، المصري اليوم، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- خيري رمضان، الإمبراطور ممدوح، المصري اليوم، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٢
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- سحر الجعارة، رحم للإيجار، المصري اليوم، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٢
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦

(١٩) مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦.

(٢٠) محمد بغدادي، الوظيفة... إهدار المال العام، المصري اليوم، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

ويعرض حمدي رزق[٢١]، في خطابه لثلاث صور وأبعاد للفساد مستعينًا بأطر المرجعيات الرسمية، والأحداث المعاصرة، والشخصيات الصانعة للأحداث، توضح الصورة الأولى البعد السياسي للفساد من خلال التحالف بين المال والسلطة، والثانية تشير للبعد المؤسسي، بينما توضح الصورة الثالثة ضعف وتراجع دور المؤسسات الرقابية في كبح الفساد، والقضية واحدة محورية وهي قضية الدم الملوث بوزارة الصحة، وبيان إلى أي مدى مارس التحالف للمال مع السلطة في محاولة التستر على الفساد لبطل القضية عضو مجلس الشعب هاني سرور، وطلبه نقل مديرة المركز القومي لنقل الدم من منصبها حتى يستطيع ممارسة تحالفاته المشبوهة، وأوضح الكاتب كيف أن جميع التحالفات تمت من خارج الإطار الشرعي تلميحًا للبعد المؤسسي للفساد فالمافيا ليست كلها من الخارج فهناك مسئولي العطاءات، والتسليم والتسلم، ومسئولي البت في المناقصات بالوزارة، واصفًا إياها بالباب الملكي لتسلل القرب غير المطابقة، والفلاتر المغشوشة، واللبن الفاسد، والأمصال منتهية الصلاحية، مستشهدًا بأرقام وإحصائيات تؤكد أن الوزارة تتعامل مع ٢٥ ألف مورد بدون مواصفات توريد، ويتساءل الكاتب في خطابه عن دور الرقابة في مثل هذه الظروف مستدلاً بشكوى وزير الصحة من المافيا، حيث وجه الكاتب سؤالاً يغلب عليه طابع التعجب حول طبيعة عمل الرقابة الإدارية، والنيابة الإدارية، ولجان البت، والمناقصات، والمزايدات، واللجان الفنية، والأجهزة الأمنية المنوط بها الرقابة على وزارة الصحة، ويخلص في النهاية إلى أن الفساد يرتبط بجهاز الدولة، ومن هنا يصعب على أجهزة الدولة السيطرة عليه.

ثانيًا الخطاب الصحفي لإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة :

١. **المؤسسات التعليمية**: قدمت جريدة المصري اليوم ٢٠ أطروحة حول قضية إصلاح النظام التعليمي بنسبة ٣١٪ من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات في مجملها على بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال تطوير السياسات التعليمية ورصد أهم العقبات التي تواجهها وذلك كالتالي :

- يعد التعليم نظامًا متكاملاً تتداخل فيه العناصر المادية والمعنوية، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة يعد مطلبًا أساسيًا لتحسين نوعية التعليم، حيث يتيح خيارات أوسع لكل من المعلم والطالب على حد سواء من خلال إمكانية تنوع الأنشطة وإثارة الدافعية، وتنشيط الاتصال بين المعلم والطلبة من جهة، وبين الطلبة أنفسهم من جهة أخرى.

(٢١) حمدي رزق، نائب القرب، المصري اليوم، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

- إن الدعم السياسي الذي حظيت به السياسات التعليمية في مصر منذ بداية الإصلاح التعليمي لم يرق في تعامله مع هذه القضية إلى مستوى قضايا الأمن القومي سواء من حيث التمويل والدعم المادي أو من حيث توفير الأطر القانونية والمؤسسية التي تعضد التوجه نحو التعليم كقضية أمن قومي.
- سيطرة الأهداف الطموحة على المستوى الكلي على رؤية القائمين على المؤسسة التعليمية، وغياب الأهداف المحددة بدقة، والقابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية معقولة مع غياب المتابعة والمساءلة.
- الأقدام على كثير من الخطوات الجديدة دون متابعة أو تقييم لها مما أدى إلى تشتيت الجهود وتواضع النتائج.
- تنامي ظاهرة الدروس الخصوصية.
- تدنى المخصصات المالية، حيث يبلغ حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ٣,٧٪، مقابل ٣,٧٪ في دولة مثل إسرائيل.
- عدم الربط بين مناهج التعليم واحتياجات سوق العمل.
- انخفاض مستوى دخول أعضاء هيئة التدريس بما لا يفي بالاحتياجات البحثية والاجتماعية.
- يسود أنظمة التعليم ثقافة لا تشجع في مجملها على الإبداع والتفكير خارج الأطر التقليدية والموجودة والتي تقدمها النظم الحالية للتعليم.
- إن الكثير من مشكلات التعليم يرجع إلى مشكلات مجتمعية، وهي مشكلات متشابكة وترتبط بموضوعات عديدة تتعلق بعناصر العملية التعليمية من طرق التعليم، والإدارة، والبرامج، والخطط التعليمية.

طالب الخطاب بالدعوة إلى إستراتيجية شاملة لتطوير التعليم وإصلاحه، بحيث تقوم هذه الإستراتيجية على الموائمة بين طبيعة المناهج واحتياجات سوق العمل، وتكون ملامحها كالتالي:

- الوصول لرؤية تربوية لإصلاح التعليم تؤكد على ديمقراطية البيئة المعرفية للعملية التعليمية.
- تنمية كوادر جديدة من الموهوبين وربط تطوير التعليم بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية من منظور شامل للإصلاح.

- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وتفعيل اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية .
- تحسين أحوال المعلمين المادية وتوفير المناخ الملائم لتنميتهم مهنيًا .
- دعم التكامل بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلية .
- دعم الدور الحيوي للمجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في النهوض بالعملية التعليمية .
- التوسع في المعامل والمكتبات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية .
- تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم ، والانتهاء من تطوير معايير قياس الجودة .
- تطوير المناهج وطرق التدريس من خلال التحول عن التعليم القائم على التلقي السلبي إلى التعليم الإيجابي الذي يشارك فيه الطلبة في العملية التعليمية .
- تطوير التعليم الفني وعدم اقتصار عمليات التحديث على التعليم الأكاديمي فقط ، فالعملية التعليمية الناجحة لا تكتمل بدون التقييم المستمر لمختلف عناصرها[٢٢] .

---

(٢٢) انظر المقالات التالية :

- أسامة غريب ، العلم . . عندنا يكيل بـ . . الباذنجان ، المصري اليوم ، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٦ ، ص١٣
- علي الشلقاني ، أزمة التعليم (١) : المجانية والهوية ، المصري اليوم ، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧ ، ص ١٣
- علي الشلقاني ، أزمة التعليم (٢) : جامعة النيل في أهمية السد العالي ، المصري اليوم ، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧ ، ص ١٣
- علي الشلقاني ، أزمة التعليم (٣) : مجلة التعليم الإلكترونية ، المصري اليوم ، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧ ، ص ١٣
- علي الشلقاني ، أزمة التعليم (٤) : بدء نشاط جامعة النيل ، المصري اليوم ، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧ ، ص ١٣
- سليمان جودة ، الشلقاني يؤذن في مالطة ، المصري اليوم ، ١/ ٢/ ٢٠٠٧ ، ص ٥
- علي الشلقاني ، أزمة التعليم (٥) : والأذان في مالطة ، المصري اليوم ، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧ ، ص ١٣
- سليمان جودة ، من هنا تحديدًا . . نبدأ ، المصري اليوم ، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧ ، ص ٥
- سليمان جودة ، استقالة حسام بدراوي ، المصري اليوم ، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧ ، ص ٥
- علي الشلقاني ، أزمة التعليم (١٦) : مجلة من أجل محو الأمية في مصر لا مالطة ، المصري اليوم ، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧ ، ص ١٣
- سليمان جودة ، على قدر فلوسك ، المصري اليوم ، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧ ، ص ٥
- سليمان جودة ، سرقة . . عيني عينك ، المصري اليوم ، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧ ، ص ٥
- محمد أبو الغار ، هدم جامعة الإسكندرية ، المصري اليوم ، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧ ، ص ١٣
- سليمان جودة ، دولة هذه . . أم تاكسي ، المصري اليوم ، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧ ، ص ٣
- سليمان جودة ، لا يرحم . . . ولا يريد رحمة الله ، المصري اليوم ، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧ ،

obeikandl.com

يتعرض سليمان جودة[٢٣]، في خطابه للخطأ الكبير الذي وقعت فيه الحكومة بعدم تبعية هيئة ضمان الجودة لرئيس الجمهورية مباشرة، رغم تأكيده الصريح في خطابه أمام مكتبة الإسكندرية يوم٣١ أغسطس ٢٠٠٤م، بأنها سوف تتبعه شخصيًا، حتى يتحقق الغرض من وراء إنشائها والذي يكمن في مراقبة مدى جودة الخدمة التعليمية المقدمة في المدارس والجامعات مع رفع تقارير دورية للرئيس مباشرة بما يساهم في رفع مستوى هذه الخدمة تدريجيًا حتى تصل إلى المستوى العالمي.

ويرى الكاتب في خطابه أن قذف الحكومة بهذه الهيئة بعيداً عن رئيس الجمهورية ينتفي معه الهدف من وجودها تمامًا، ويبرهن على ذلك بقوله، أن نقل هذه الهيئة لتبعية وزارتي التعليم، والتعليم العالي سوف يؤدي حتمًا إلى تفريغها من محتواها ومضمونها، كما سوف يهدر أي جهد كان وراء إنشائها منذ عام ٢٠٠٢، ويتساءل، كيف يحدد الوزير المسئول الخدمة التعليمية، ويقدمها، ثم يراقبها في الوقت نفسه، ويأخذ هذا التصرف من قبل الحكومة الجانب السلبي والتشكيك في نظام الجودة من قبل الكاتب وبالتالي غموض مستقبل إصلاح العملية التعليمية، فموقف الدولة من هذه الهيئة كما يرى جودة، يجعلنا نتساءل حول عما إذا كان توفير التعليم الجيد هدفًا للقائمين على الحكم؟، وعما إذا كانت هناك إستراتيجية زمنية من أجل تحقيق هذا الهدف؟، وقد استخدم الكاتب في خطابه أطر الأحداث المعاصرة، والمرجعيات الرسمية، وبعض التعبيرات المجازية بإطلاقه علامات الاستفهام والتعجب لموقف الحكومة من هيئة ضمان الجودة والاعتماد.

ويوضح علي الشلقاني[٢٤]، في خطابه أن الأساس الفعلي لأي عمليات إصلاح في المجتمع من النواحي السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، لا بد أن يستند إلى إصلاح شامل في التعليم فبدون إصلاح المنظومة التعليمية سوف تضيع باقي مجهودات الإصلاح، فأفراد المجتمع الذين يعانون من نقص في التعليم يعجزون عن تقديم قيمة الإصلاحات والمحافظة على ما يتم منها، ويشير الكاتب في برهانه إلى العلاقة المباشرة بين مستوى التعليم، ومستوى معيشة الأفراد، ويدعم مقولاته بإحصاءات وتقارير التنمية البشرية

---

(٢٣) سليمان جودة، نرجوكم. . . لوجه الله، المصري اليوم، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٥

(٢٤) علي الشلقاني، أزمة التعليم (٧): التعليم في مصر يعوق الارتفاع بمستوى المعيشة، المصري اليوم، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

للأمم المتحدة والتي تقيس العلاقة بين التعليم، ومستوى المعيشة، والذي احتلت فيه مصر الترتيب ١١١، من بين ١٧٥ دولة بينما جاءت إسرائيل في المركز ٢٢، والأردن في المركز٦٨، وتونس ٨٧، والجزائر ١٠٢، وسوريا ١٠٧، بما يؤكد أنه بدون ثورة في التعليم لا تقدم في مستوى معيشة المصريين ولا إصلاح دائم للمجتمع.

ويؤكد الكاتب أن القرار الجمهوري الذي صدر بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم لن يكون له أدنى تأثير بدون الزيادة المحسوسة في موازنة التعليم، فهذه الموازنة ما زالت لا تمثل سوى أقل من ١٠٪ من موازنة الدولة، الأمر الذي يصعب معه أن تقوم الهيئة الجديدة بتنفيذ التعديلات المطلوبة.

بينما تطرق الصاوي محمود حبيب[٢٥]، في خطابه إلى تدهور المستوى التعليمي الجامعي في مصر، وحاول تحديد بعض الأسباب المساعدة في التدهور في نقاط معينة أهمها:

- فشل العليم الجامعي في تقديم فوائد حقيقة لتنمية المجتمع، وحل مشاكله وتغيير أسلوب إدارته للأفضل.
- تكدس الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب زيادة على طاقاتها الاستيعابية، وعدم التوسع في إنشاء جامعات أهلية أو خاصة بديلة.
- عدم وجود هيكل محدد لترقية أعضاء هيئة التدريس.
- تدني وظيفة البحث العلمي في الجامعات وميل العديد من دول العالم لعدم الاعتراف بشهاداتنا مما ترتب عليه خروجنا من التصنيف الدولي للجامعات.
- ترهل وفشل قانون التعليم العالي المعمول به حاليًا.
- غياب التفكير العلمي الذي يربط النتائج بالأسباب ويدعم قيمة النظام والملاحظة من أجل الوصول لأفضل النتائج.

طالب الكاتب في خطابه بضرورة سرعة صدور قانون جديد للتعليم العالي يتم من خلاله:

أـ مشاركة الجامعات في برامج التنمية.

بـ توحيد قواعد القبول، وقواعد التعيين للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس.

---

(٢٥) الصاوي محمود حبيب، الحاضر والغائب في قانون التعليم لجامعي، المصري اليوم، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧ ص ١٣.

ت- إنشاء مجلس واحد لإدارة شئون الجامعة بدلاً من تعدد المجالس التي تعوق صدور القرارات.

ث- المنافسة هي السبيل الأفضل للتعيين والترقي في الكادر الجامعي عن طريق الإعلان.

ج- إنشاء مجلس واحد لإدارة شئون الجامعة بدلاً من ثقة المجلس التي تعوق صدور القرارات.

٢. **المؤسسات الاقتصادية**: قدمت جريدة المصري اليوم ١٨ أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات الاقتصادية بنسبة ٢٨,١٪ من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد رصدت هذه الأطروحات سلبيات الاقتصاد المصري وفشله في مواكبة التحديات العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي، كما وضعت بعض المفاتيح للتغلب على هذه السلبيات وذلك كالتالي:

- واكب سياسات الإصلاح الاقتصادي المصري مجموعة من السلبيات تمثلت في، انخفاض معدل النمو، وارتفاع معدل البطالة، وتراجع معدلات الاستثمار.
- عجزت المؤسسات الاقتصادية عن إشباع الاحتياجات الأساسية للشعب المصري خاصة الطبقات الفقيرة، بسبب تحول النمط من نظام تمارس فيه الدولة سيطرتها على جميع موارده الإنتاجية إلى آخر تقلص فيه دور الدولة في هذه المجال.
- التغييرات التي طرأت على أسلوب إدارة الاقتصاد المصري من نظام يقوم أساسًا على التخطيط الاقتصادي إلى نظام آخر أكثر اعتماداً على ظروف العرض والطلب في السوق.
- تحول الاقتصاد المصري من نظام يسير في اتجاه التطور ومحاولة الاستقلال الوطني إلى نظام أكثر اعتماداً وتبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي في حل مشكلات التمويل التي تواجهه.
- ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض احتيال النقد الأجنبي، وتزايد انخفاض قيمة الجنيه المصري.
- أنه رغم الجهود التي بذلت في مصر على مدار السنوات الماضية لتحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنها لم تنجح بشكل كامل في تحقيق نتائج ملموسة تحدث تغييراً حقيقيًا في مستوى معيشة المواطن المصري نظراً لأن بعض الحلول لهذه المشاكل كان التعامل معها على المدى القصير، رغم أن التنمية الاقتصادية على أنها عملية مستمرة وطويلة الأجل ويوضح الخطاب في مجمله أن هناك عاملين أساسيين حكما التراجع والتدني في مستوى

أداء المؤسسات الاقتصادية المصرية، الأول يتعلق بهيئة الإطار المؤسس لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال عمليات التتابع، والتنسيق، واستهداف الأسباب وليس النتائج، والثاني يتمثل في قوة ونفوذ أصحاب المصالح في التأثير على الجانب التشريعي، وما تبعه من نشأة الفساد الناجم عن نشأة مجموعة من جماعات المصالح حاولت بقدر كبير بالتحالف مع النظام السياسي الانطواء تحت لواء الحزب الحاكم للاستفادة من عملية التحول المؤسسي نحو نظام السوق، لذا جاءت معظم التشريعات الصادرة لصياغة التحول المؤسسي إما أنها خرجت مبتورة، وإما لم تطبق بالشكل الذي يسمح بتخفيف المرجو منها، وأحيانًا تأخرت الخدمة مصالح معينة، ويشير الخطاب إلى أن هذه العوامل في ظل غياب إستراتيجية للتحول المؤسسي من اقتصاد قائم على إدارة الدولة للنشاط الاقتصادي إلى اقتصاد تسيره قوى السوق – ساهمت في التأثير بالسلب على كفاءة مخرجات المؤسسات المصرية، الأمر الذي جعلها تحتل مرتبة متدنية في مؤشرات كفاءة عمل المؤسسات وانتشار الفساد.

كما قدم الخطاب مجموعة من المطالب للتغلب على هذه السلبيات شملت:

- مراعاة عمليات التغيير والتحول المؤسسي للشروط اللازمة لنجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي والتي تتضمن، التتابع، والاتساق، والتعامل مع الأسباب وليس النتائج، حيث تستطيع تلك المفردات أن تعظم من مخرجات عملية التحولات المؤسسية ومعالجة الأخطاء التي تمت.
- الإسراع في تفعيل المؤسسات القائمة لمكافحة تفشي الفساد في المؤسسات الاقتصادية المصرية من خلال وضع حل جذري لهذه القضية وإصدار قانون لمحاسبة الوزراء والمسئولين والفصل بين تحالف المال والسلطة بما يساعد في مواجهة تفشي الفساد، ويعظم العائد الاجتماعي من عمليات إصلاح المؤسسات الاقتصادية.
- أدى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي بطريقة مرتجلة إلى ظهور الاحتكارات التي أدت إلى تفشي الفساد حتى أصبحت السوق المصرية متاحة لكل من يريد أن يمتص دم المستهلكين فلا قانون يخيفهم ولا سلطة تحاسبهم بحجة قانون العرض

والطلب الذي أسيء استخدامه[٢٦]، يوضح عبد الفتاح الجبالي[٢٧]، في خطابه أن

---

(٢٦) أنظر المقالات التالية:

- عمار على حسن، أفكارنا وخططنا الاقتصادية، المصري اليوم، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- محمد البرغوثي، حرية احتكار التصدير، المصري اليوم، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- عمار على حسن، هل تعود الخصخصة إلى الديمقراطية المصري اليوم، ٩/ ١/ ٢٠٠٧ ص ١٣ =

إصلاح وتحديث المؤسسات الاقتصادية يتطلب السير على نظام السوق الديمقراطية، والذي يرتكز على نموذج الدولة الرشيدة والسوق الناضجة، وهذا النموذج هو الوسيلة المثلي لصنع النهضة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويقول الجبالي مستعينًا بأطر التجارب الدولية أنه وفقًا لهذا النموذج على الدول القيام بعدة أدوار رئيسة منها: ضمان كفاءة آلية السوق، بتوفير الظروف التي تجعل تفاعل العرض والطلب يتم في إطار حقيقي، مع ضمان التخطيط الاستثماري السليم عن طريق توفير البيانات والمعلومات الأساسية عن القطاعات الاقتصادية بالمجتمع، بالشكل الذي يمكن من إجراء دراسات جدوى سليمة، وتوفير المناخ

- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- سليمان جودة، حكاية هذا الرجل، المصري اليوم، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧ ص ٥
- سليمان جودة، حكاية تبديد ثروة البلد. . مرتين، المصري اليوم ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٤
- سليمان جودة، حكاية هذا الرجل، المصري، رسالة مؤلمة، المصري اليوم، ١١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٥
- محمد صفوت قابل، العلاقة بين الاحتكار والفساد وارتفاع الأسعار (١ـ٢)، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٦
- محمد صفوت قابل، الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار ٢٠٠٢، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٦
- عبد الفتاح الجبالي، التعديلات والدستورية والقضايا الاقتصادية، (١)، المصري اليوم ٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٦
- عبد الفتاح الجبالي، التعديلات والدستورية والقضايا الاقتصادية، (٢)، المصري اليوم ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٦
- عبد الفتاح الجبالي، التعديلات والدستورية والقضايا الاقتصادية، (٣)، المصري اليوم، ١١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٦
- سليمان جودة، مأساة حقيقية، المصري اليوم، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٥
- سليمان جودة، حقوق السيادة، المصري اليوم، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧ص ٣
- سليمان جودة، عقل الحزب الوطني وأطرافه، المصري اليوم، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٥
- مجدي الجلاد، إلى وزير الحديد، المصري اليوم، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- مجدي الجلاد، إلى وزير الحديد، مرة أخر ي، المصري اليوم، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- محمد صلاح، يا أهلا بالاستثمار، المصري اليوم، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٢
- محمد سلماوي، قرار غير رشيد، المصري اليوم، ٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٦
- سليمان جودة، بنزين. . بنزين، المصري اليوم، ٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٥
- سليمان جودة، متي نستحي، المصري اليوم، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٣

(٢٧) عبد الفتاح الجبالي، التعديلات الدستورية والقضايا الاقتصادية، ٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٦

obeikandl.com

الاستثماري الجيد عن طريق إصلاح التشريعات القانونية والإدارية ووضع القوانين موضع التنفيذ، مع خلق بيئة تنافسية تدفع للمزيد من الكفاءة والإنتاج مع ضمان عدالة التوزيع لثمار النمو.

- ويؤكد الكاتب في خطابه أنه بقدر ما لا يمكن إهمال آلية السوق وجهاز الثمن، إلا أنه لا يمكن أن يستمر ذلك دون التدخل الذكي والمنظم من جانب الدولة، ويتم هذا التدخل من خلال:
- حماية الحريات والحقوق السياسية والاجتماعية.
- توفير بيئة مواتية لتمكين المواطن من المشاركة في حماية الملكية بأنواعها المختلفة.
- التزام الدولة بتقديم الخدمات الأساسية بجوده عالية لجميع المواطنين بمقابل محدود مع تقديم هذه الخدمات للفقراء بالمجان.
- إعادة توزيع الأدوار بحيث لا يقتصر دور المواطن عل تقديم فروض الطاعة واحترام القوانين، ولكن يتعين عليه المشاركة بفاعلية في تنفيذ هذا العقد الاجتماعي والحفاظ عليه.

ويبحث محمد السعدني[٢٨]، في خطابه تأثير الفساد على أداء المؤسسات الاقتصادية المصرية، فيوضح أن الفساد يتسبب في ضياع فرص عديدة للانطلاقة الاقتصادية الاجتماعية ويكون حجر عثرة في سبيل الارتفاع بمستويات المعيشة ويخلق حالة من الاحتقان بين مختلف شرائح المجتمع ويستخدم الكاتب إطار الشخصيات الضائعة للأحداث في الإشارة لخطورة الفساد وعبر تصريحات رئيس الوزراء واعترافه بتفشي الظاهرة في الجهاز الإداري بالدولة، والمؤسسات الاقتصادية. ويطلب الكاتب بضرورة تبني مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة، منها إنشاء لجنة قومية لمكافحة الفساد، وتكون مهمتها التصدي لهذه الظاهرة من خلال إصدار قوانين تفعل عمليات الشفافية والمحاسبة للموظفين حيث تفشى الفساد الإداري، مع تزايد نفوذ وفساد رجال المال والأعمال، وانطلاق حملة قومية لاستئصال هذا الوباء المدمر تشارك فيها كافة الأجهزة الرقابية على أن تكون استجوابات النواب فرصة لالتقاط الخيوط التي تكشف عن الانحرافات في المؤسسات الاقتصادية والجهاز الإداري والمشروعات المعيبة التي ينفذها رجال الأعمال لصالح الحكومة.

---

(٢٨) محمد السعدني لا لشعار: دعة يسرق دعة يمر، المصري اليوم، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧ ص ١٣

٣. **المؤسسات الإعلامية**: قدمت جريدة المصري اليوم ١٦ أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات الإعلامية بنسبة ٢٥٪ من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات مع مفاهيم ونقاط محورية مهمة شملت:

- تعاني المؤسسات الإعلامية في مصر بمختلف أنماطها وتوجهاتها من عقبات رئيسة تمنع تفعيل دورها في تعميق الديمقراطية والتغيير، وتتمثل هذه العقبات في نمط الملكية، والقيود القانونية، وصعوبة الحصول على المعلومات، والضغوط الاقتصادية، والتبعية المالية، وضعف الكفاءة المهنية، وغياب الهوية وانعدام الرؤية.
- استمرار تمسك الحكومة بملكية وسائل وقنوات الإعلام يؤثر بشكل كبير على طبيعة دور هذه الوسائل ووظائفها، كما يتنافى مع مبدأ الممارسة الديمقراطية التي يسمح فيها لجميع الفئات أن يكون لها أصوات وحقوق مسموعة ومتساوية ومؤثرة في الرأي العام.
- تأثير رأس المال على تمويل الصحف ووسائل الإعلام بما يمثل اختلالاً في التعبير الحر الديمقراطي للمواطنين.
- إن التدفق الحر للمعلومات وإصلاح المؤسسات الإعلامية في مصر يتطلب العمل وبأقصى سرعة للتخلص من السمات السلطوية التي ما زالت تحول دون انطلاق الإعلام المصرية إلى فضاء الحرية الإعلامية كما نراها في الدول الديمقراطية.
- حدد الخطاب في مجمله مجموعة من التصورات لإصلاح المؤسسات الإعلامية المصرية هي:

١ـ وضع التشريعات التي تكفل لوسائل الإعلام الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من مصادره الأصلية.

٢ـ العمل على إلغاء حبس الصحفيين في قضايا النشر والاتجاه للعقوبات المالية بدلا من العقوبات المانعة للحرية.

٣ـ العمل على إلغاء كافة القيود التي تعوق حرية إصدار الصحف مع تحرير اتحاد الإذاعة والتلفزيون من أية قيود بيروقراطية تعوق الأداء الإعلامي.

٤ـ إلغاء احتكار اتحاد الإذاعة والتلفزيون للبث الأرضي وإتاحة هذا البث لمن يشاء من المواطنين.

٥ـ إلغاء وزارة الإعلام لعدم الحاجة إليها في الإعلام الحر.

٦ـ البحث عن صياغة جديدة للصحف القومية تخلصها من التبعية الحكومية بما يحقق لها الاستقلال الكامل[٢٩].

يشير سليمان جودة[٣٠]، إلى بعض السلبيات التي تعترض تطور المؤسسات الإعلامية المصرية والمتمثل في ضعف وتراجع أداء المؤسسات الصحفية القومية بسبب عدم استقلالها عن الحكومة وتحقيقها خسائر باهظة سنويا، ويوضح الكاتب بأن هذه المؤسسات عندما تستقل عن الدولة، وتستطيع أن تتحمل نفقات نفسها، وتحقق أرباحا سوف تكون قادرة على القيام بالدور الذي ينشده المجتمع، وتنتفي شبهة الاندماج والاختلاط بينها وبين الدولة.

---

(٢٩) مراجع المقلات الآتية

- سليمان جودة، خط أحمر، حقيقة ينساها الرئيس، المصري اليوم، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٣
- مجدي مهنا، في الممنوع، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٦
- صلاح عيسي، الصحف القومية بين بابا مجلس الشورى، وماما الحكومة، المصري اليوم، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- سليمان جودة، فطام عشرة شخوط، المصري اليوم، ٢١ / ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- صلاح عيسي، حرية الصحافة وقزقزة اللب في مجلس الشعب، المصري اليوم، ٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦
- جوبيل كميانا، الديمقراطية تتراجع لكن الصحافة العربية تقاتل من اجل حريتها، المصري اليوم، ٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- نصر القفاص، الصحف الوردية، المصري اليوم، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمد سلماوي، زكام يوسف بطرس غالي، المصري اليوم، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- نصر القفاص، صحافة المناضلين، المصري اليوم، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣
- سليمان جودة العبوا غيرها، المصري اليوم، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣
- سليمان جودة، ليست نكتة، المصري اليوم، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٥
- عمار علي حسن، إعلام يصنعه الناس، المصري اليوم، ٢٠ / ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣
- عمار علي حسن، أحوال الصحافة المصرية، المصري اليوم، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣
- سليمان جودة، إعلام دولة، المصري اليوم، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٥

(٣٠) سليمان جودة، هذا ما يقصده الرئيس، المصري اليوم، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣

obeikandl.com

استخدم الكاتب إطار المشاهدات الواقعية، والشخصيات الضائعة للأحداث مع عرض وجهات النظر في توصيف الوضع الحالي للمؤسسات الصحفية القومية، والذي يتمثل في بعض الصور مثل:

- خسائرها وإصرارها على ألا تتخلص من طبيعة علاقتها بالدولة
- غموض طبيعة ملكيتها، فلا أحد يعرف من يملكها بالتحديد، هل الشعب أم مجلس الشورى، هل الحكومة أم القائمون عليها، فهي طبيعة غامضة وغير مفهومة.

بينما يؤكد ياسر الزيات[٣١]، أن أي خطوة لإصلاح المؤسسات الإعلامية لا بد أن يسبقها تحرر هذه الوسائل من قبضة الدولة، فيرى أن سيطرة الدولة على هذه الوسائل أمر مخالف لطبيعة الأمور، فربما كانت هذه السيطرة مقبولة نسبيا في الستينات من القرن العشرين عندما كان على الحكومة الثورية الناشئة أن تؤسس إعلاما إرشاديا يصفق مع التحول الذي تشهده طبيعة الحكم في مصر من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري أما اليوم فيصعب استمرار الإعلام التعبوي الذي يعبر عن السلطة ولا يضع اعتبارا لمصالح الشعب أو لحقه في المعرفة، ويؤكد الزيات على صعوبة الوصول إلى إصلاح حقيقي دون أن يكون هناك إعلام متحرر بشكل كامل من سيطرة الحكومة على أدواته، ويطالب الكاتب بضرورة إلغاء وزارة الإعلام ويبرهن على ذلك بمجموعة من الحجج منها:

- أن مجرد وجود هذه الوزارة في دولة ما، هو علامة لتخلف وسائلها الإعلامية، مقارنة بأجهزة الحكم الحديثة.
- الإعلام بدأ عملا أهليا، وعليه أن يعود كما بدأ حتى تخطو الشعوب أولى خطوات الحرية.
- تراجع مكانة الإعلام المصري تبعا للتغييرات الكبيرة التي حدثت في المنطقة ولم يستطع القائمون على هذا الجهاز مواكبتها فدخل الإعلام بكل وسائلة في حالة جمود ويصعب كسرها.
- لم يعد من الأمور الممكنة والطبيعية سيطرة الدولة على وسائل الإعلام في ظل ثورة الاتصالات التي غيرت وجه العالم كله وجعلت منه قرية صغيرة بجانب التغيير الذي طرأ على طبيعة المتلقي واحتياجاته واستخدم الكاتب أطر الأحداث المعاصرة، والمسارات التاريخية في مقولاته مطالبا الدولة بترك إدارة المؤسسات الإعلامية بحرية كاملة للشعب وفقا لمعايير وطنية خالصة.

---

(٣١) ياسر الزيات، إلغاء وزارة الإعلام، المصري اليوم، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٢

ويوضح رفعت رشاد[٣٢]، أهمية إصلاح المؤسسات الإعلامية باعتبارها الوسيلة الأولى القادرة على تشكيل الرأي العام وبلورة المفاهيم المختلفة للمجتمع ككل، ويستخدم رشاد الإطار التاريخي في توصيف الحالة التي عاشها الإعلام المصري لسنوات طويلة في نسق موجه تملك الدولة كل وسائلة ومن خلاله يسيطر خطاب إعلامي موحد ومحدد لمختلف الوسائل كما كانت هناك سيطرة على مدخلات هذا الإعلام عبر العديد من الضوابط، ويؤكد الكاتب أن هذا الوضع لم يعد مقبولا " أو متماشيا" بحكم الثورة الإعلامية والتي لم تعد تحدها حدود أو حواجز ويشير الكاتب إلى جانب أخر في سلبيات الإعلام المصري وهو تراجع الإعلام الحزبي بسبب تواضع إمكانياته وبالتالي عدم استطاعة الأحزاب أن تتواصل في برامجها وخطابها السياسي مع الجماهير، بما يفقدها القاعدة الجماهيرية، ويستخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث والمشاهد الواقعية لإبراز بعض التحولات التي قد تحدث نقلة في المؤسسات الإعلامية، حيث يشير الكاتب إلى التوجه الجديد من قبل أمانة الإعلام بالحزب الوطني لتطوير أساليب الاتصال الجماهيري بعيدة عن طريقة رشوة الجماهير، أو خداعها بتشكيل الوعي الكاذب، ولكن من خلال الإيمان الكامل باستقلالية المؤسسات الإعلامية لتلبية احتياجات الجماهير.

٤. **الجهاز الإداري والمحليات**: قدمت جريدة المصري اليوم ٥ أطروحات حول قضية إصلاح الجهاز الإداري والمحليات بنسبة ٧,٨٪ من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد أكدت الأطروحات على نقاط محورية مشتركة بشأن ضرورة تحديث وتطوير الجهاز الإداري بالدولة وجعله أكثر فاعلية وكفاءة، وقد ركزت الخطابات حول بعض التطورات مثل:

- أن الجهاز الإداري بالدولة يفتقد إلى الكثير من مقومات ومتطلبات الإدارة الحديثة.
- أن الجهاز الإداري يعاني من أمراض الترهل والفساد وسوء الأداء.
- إخفاق جميع الأخوات الإصلاحية التي تمت في هذا المجال.
- أهمية إعادة النظر بشكل جاد في بنية الجهاز الإداري وفق رؤى ومداخل جديدة تراعي حقيقية التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع المصري من جانب، والتحولات العالمية في ظل ثورة المعلومات وعصر العولمة من جانب آخر.

---

(٣٢) رفعت رشاد، الإصلاح الإعلامي، المصري اليوم، ١١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣

- إن عمليات الإصلاح يجب أن تشمل الهياكل التنظيمية للجهات الإداري وإمكانياتها المادية وأساليب عملها، وآليات التنسيق فيما بينها.
- مراعاة تطوير قدرات العاملين في الجهاز الإداري ورفع معدلات أدائهم.
- إن إصلاح المحليات أصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح الإداري.
- إصلاح المحليات يتطلب إعادة النظر في موارد الدولة وإعطاء الوحدات المحلية الحق في الحصول على إيرادات مديريات الخدمات التي ألت إليها وأن تكون لكل وحدة محلية موازنة مستقلة عن الموازنة العامة للدولة[٣٣].

ثالثًا: الخطاب الصحفي للحقوق والحريات العامة:

١. **حرية تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية**: قدمت جريدة المصري اليوم ١٥ أطروحة حول قضية حرية تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية بنسبة ٢٣,٨٪ من إجمالي أطروحات الحريات والحقوق العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات في مجملها على الموضوعات التالية:

- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية والاكتفاء بمجرد الإخطار مع إلغاء القيود التي تحد من أنشطتها وبرامجها المشروعة.
- السماح لجماعة الإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسي مدني باعتبارها قوة سياسية رئيسة لا يمكن تجاهلها أو إقصاؤها من الساحة السياسية وذلك في إطار ترتيبات سياسية ومؤسسية محددة تقرها جميع الأطراف بحيث تضمن التزام الجميع بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية.
- إن النظام السياسي ما زال يفرض قيوداً على تأسيس الأحزاب الجديدة وأن السلطة تتعنت بدون مبرر.

---

(٣٣) انظر المقالات التالية:

- سليمان جودة، ليس تشكيكًا يا دكتور نظيف، المصري اليوم، ٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- أسامة غريب، أباظة لتحصيل الديون المعدومة، المصري اليوم، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- طارق الحريري، إضراب عمال الغزل يؤكد تشوهات المرتبات في مصر، المصري اليوم، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٦
- محمد البرغوثي، خرابة الاقتصاد العائلي، المصري اليوم، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- محمد عبد الهادي، إسماعيل سراج الدين. . وزير المعايير، المصري اليوم، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣

- انعدام العلاقة الصحيحة بين الحزب الوطني الحاكم، وأحزاب المعارضة نظراً لرفض الحزب الحاكم اعتبار المعارضة جزءاً من النظام السياسي.
- المطالبة بتخلي رئيس الدولة عن رئاسة الحزب الوطني لتوفير إمكانية التنافس السياسي المتكافئ بين الأحزاب.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب الجديدة تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، وأحكام الدستور ورفع الحصار القانوني والسياسي المفروض عليها.
- إعادة النظر في تشكيل لجنة شئون الأحزاب بطريقة تضمن حيادها واستقلاليتها على أن تضم في تشكيها رؤساء الأحزاب القائمة وعدداً من الشخصيات العامة غير الحزبية.
- أن تأمين حرية تكوين الأحزاب، والتعددية، وانتفاء سطوة السلطة التنفيذية، بجعل الأحزاب السياسية تعمل بحرية وتعزز من كفاءتها.

وتقوم بأدوارها السياسية[٣٤]، يستخدم يحيي الجمل[٣٥]، إطار القوانين والتشريعات في

---

(٣٤) انظر المقالات التالية:

- منار الشوربجي، الكرامة والوسط: فتح الله عليكما، المصري اليوم، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- أحمد الصاوي، الحزب المحظور، المصري اليوم، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- عمرو الشوبكي، نحو تأسيس ثاني لجماعة الإخوان المسلمين، المصري اليوم، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- إبراهيم عبد المجيد، حزب سياسي للإخوان.. هل يمكن؟، المصري اليوم، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- عمرو الزنط، عن مبدأ الثورية الرجعية، المصري اليوم، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- أسامة هيكل، الإخوان إفراز النظام.. وكلاهما خطراً، المصري اليوم، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- وليد الحسيني، العفريت ديمقراطي ينشل الحزب الوطني.. سلف وديـن، المصري اليوم، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حمدي رزق، الضحك على الدقون، (١)، المصري اليوم، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- حمدي رزق، الضحك على الدقون، (٢)، المصري اليوم، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- حمدي رزق، الضحك على الدقون، (٣)، المصري اليوم، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- حمدي رزق، الضحك على الدقون، (٤)، المصري اليوم، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- عبد المنعم عمارة، ماذا يريد جمال مبارك، المصري اليوم، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٢
- صلاح عيسي، حزب الجبهة الوطنية ومنهج إغاظة الزوجات، المصري اليوم، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦

(٣٥) يحي الجمل، الحصاد المر، المصري اليوم، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣

obeikandl.com

مهاجمة التعديلات الدستورية، حيث يشير الكاتب إلى أن التعديلات الدستورية جاءت ضد تحريك الحياة الحزبية الحقيقية، حيث كان الجميع ينتظر من مبادرة تعديل الدستور بإعطاء دفعة قوية لإنشاء وتكوين الأحزاب بحيث تقوم هذه الأحزاب السياسية بمجرد الأخطار، مستشهداً بالتجارب الدولية في هذا المجال خاصة الدول التي بدأت عمليات التغيير السياسي، كما أن هذا النظام كان معمولاً به في مصر وقائماً قبل عام ١٩٥٣م مع حظر قيام الأحزاب العسكرية، والتي تدعو إلى إقامة دولة دينية، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث، ويعترض الجمل في خطابه على لفظ منع قيام الأحزاب التي تقوم على أساس الدين ويبرهن على ذلك بأن هذه العبارة فضفاضة لا تصلح معياراً دستوريًا لأن الأصل في المعايير الدستورية أن تكون منطقة غير فضفاضة تحتمل أكثر من تفسير.

ويشرح الكاتب مبررات اعتراضه بقوله، أنه كان من المفهوم أن يمنع النص الدستوري قيام الأحزاب التي تدعو إلى إقامة دولة دينية فهذا معيار واضح، بعكس القول بمنع الأحزاب التي تقوم على أساس الدين، ويعتبر الجمل أن هذه العبارة تؤدي إلى غياب الحياة الحزبية كما ينبغي تواجدها، كما يمكن عن طريق تلك العبارة منع أي حزب يشير إلى المادة الثانية من الدستور ويهاجم محمد سليمان[٣٦]، تعنت لجنة شئون الأحزاب برفض تكوين وإنشاء أحزاب جديدة لكنه يستخدم بعض الأساليب المجازية في توجيه النقد للنظام السياسي وللسلطة المخول لها رفض أو قبول أحزاب جديدة، فقد استخدم الكاتب إطاري الأحداث المعاصرة، والمرجعيات الرسمية في عرضه لأهم العقبات التي تواجه الحريات والحقوق العامة في برامج الإصلاح السياسي.

وهي إعاقة إنشاء الأحزاب، استخدم الكاتب أسلوب الإيحاء والتورية في توجيه النقد للنظام السياسي من خلال توجيه اللوم لمؤسسي الأحزاب الجديدة بسبب إقدامهم على هذه الخطوة على اعتبار أنهم الديمقراطية كما تعرفها الحكومة المصرية لا تعني تعدد الأحزاب وإنما تعدد مسميات الحزب الواحد، وسيطرته على الحياة السياسية، صور الكاتب أزمة الشرعية في النظام السياسي المصري بأسلوب بلاغي من خلال بيان وزعم أنه ليس هناك نموذج واحد للديمقراطية ينبغي تطبيقه في جميع دول العالم، وإنما لكل دولة خصوصيتها كما عندنا، فنحن نعتمد على سيطرة الحزب الحاكم وحده على الحياة وتعوض غياب التعددية الحزبية بالتعددية الاسمية لهذا الحزب.

---

(٣٦) محمد سلماوي، تعدد الجماعات المحظورة لا تعدد الأحزاب، المصري اليوم، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦

ويوضح سلماوي أن تعنت الجهات المخول لها النظر في إنشاء الأحزاب الجديدة يرجع إلى أحد عاملين وهما، إما الرجوع عن هذه الرغبة والانضمام إلى الحزب الواحد، أو التحول إلى العمل السري والجماعات المحظورة للحصول على قبول وتأييد شعبي ينافس الحكومة.

٢. **حرية التعبير والتظاهر السلمي**: قدمت جريدة المصري اليوم ١٢ أطروحة حول قضية حرية التعبير والتظاهر السلمي بنسبة ١٩٪ من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن قضايا محورية شملت :ـ

- التأكيد على حرية الفرد وحقه في التعبير والاجتماع السلمي، والمشاركة في الحياة الثقافية كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكفله الدستور المصري الذي ينص في مادته ٤٧ على أن حرية الرأي مكفول للجميع وأن لكل إنسان حقه في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير وغيرها من وسائل التعبير في حدود لقانون.
- التأكيد على حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو منابر الخطابة، أو البحث العلمي.
- أنه لا حرية حقيقية للتعبير عن الرأي بدون ديمقراطية حقيقية ينعم فيها الجميع بالعدالة والمساواة وأن لسيادة القانون واستقلال القضاء دور مهم في تدعيم هذه الحرية.
- رفع القيود على النشاط الجماهيري السلمي بما في ذلك حق التظاهر السلمي وعقد المؤتمرات وتوزيع البيانات.
- أدى ضعف دور القنوات السياسية الرسمية في عملية المشاركة السياسية والشعبية إلى اتجاه بعض الفئات الاجتماعية لمشاركة من خلال بعض الأساليب غير التقليدية مثل أعمال الاحتجاج الجماعي، والتظاهرات، والإضرابات، والاعتصامات، بهدف توصيل مطالبها للحكومة، أو إعلان الرفض لقرارات أو سياسات اتخذتها الحكومة أو ترمي إلى اتخاذها.
- أن معظم الاحتجاجات العمالية قد اقتربت بمطالب فئوية تتعلق بالأجور، والحوافز، والمنح والبدلات، خاصة في ظل عجز الحكومة عن تبني برامج فعالة لمعالجة الآثار المصاحبة لسياسات الخصخصة وعمليات الإصلاح الاقتصادي.
- إن الغالبية من هذه الاحتجاجات قد جاءت بعد فشل العمال في توصيل مطالبهم بالطرق السلمية ومن خلال القنوات الشرعية.

- ظهور حركات اجتماعية جديدة تهدف للضغط على النظام الحاكم من أجل تفعيل عملية الإصلاح السياسي حيث شكل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عاملاً قويًا لدفع فئات من المواطنين للانخراط في هذا النمط الجديد بعد المعاناة.

التي سببها لهم النظام[٣٧]، يوظف نجاد البرعي[٣٨]، إطار الأحداث المعاصرة ليؤكد على أن حرية التعبير في مصر أصبحت في خطر وبالتالي فالمجتمع إذن كله في خطر، ويبرهن البرعي على تصوراته بعدة شواهد منها، موافقة شيخ الأزهر على مقاضاة نوال السعداوي بتهمة الإساءة إلى الذات الإلهية والقرآن الكريم، وما سبق من حملة التشهير ضد الإعلامية هالة سرحان بسبب جرأتها على مناقشة موضوع الدعارة في مصر فتم اتهامها بتشويه سمعة البلاد ونشر الرذيلة، ثم الحكم ضد الصحفي إبراهيم عيسي بغرامة مالية باهظة قدرها ٢٢ ألف جنيه بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، ومن قبله الطالب عبد الحكيم سليمان بتهمة ازدراء الأديان وإهانة رئيس الدولة الأمر الذي يؤكد أن حرية التعبير في مصر على ضفاف الخطر.

---

(٣٧) راجع المقالات الآتية:

- عواطف عبد الرحمن، تعالوا إلي كلمة سواء، المصري اليوم، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- مجدي الجلاد، صباح الخير، إبراهيم عيسي، المصري اليوم، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٦
- حمدي رزق، وزير الأديان، المصري اليوم، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- صلاح عيسي، حركة كفاية بعد الهوجة، المصري اليوم، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- سليمان جودة، إضراب، المصري اليوم، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣
- سحر موجي، جماهير بلا سياسيين.. وسياسيون بلا جماهير، المصري اليوم، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣
- محمد السعدني، العمال وتفعيل فلسفة البعد الاجتماعي، المصري اليوم، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣
- محمد عبد الهادي، عمال شبين الكوم.. الحاضر الغائب في مؤتمر الإسكندرية للإصلاح، المصري اليوم، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣
- شرين أبو النجا، المدونات، أبعد من الغضب، المصري اليوم، ٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣
- هاني فوزي، حرية الفكر وحرية الكفر، المصري اليوم، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- أنور عصمت السادات، ثورة العمال في دولة لا تعمل أصلاً ولا تترك الناس تعمل، المصري اليوم، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤

(٣٨) نجاد البرعي، حرية التعبير في خطر، المصري اليوم، ٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣

ويرى الكاتب أن هذا الخطر اتسع ليأخذ صورا مختلفة أوضحها في ملاحظات محددة منها :

- اتساع قائمة المتهمين بقمع حرية التعبير لتشمل رجال قضاء، ومحامين، وإعلاميين، وأعضاء برلمان وصحفيين وليس رجال دين فقط بما يؤكد أن المجتمع يتجه إلى منعطف خطير لم يسبق له مثيل من قبل.
- اتساع قائمة ضحايا حرية التعبير أيضًا.
- الاتهامات تعدت إهانة الدين إلى الإساءة لسمعة البلاد، وإهانة الرئيس، وإشاعة الفساد.
- تراجع صوت المؤسسات المدنية إزاء هذا الخرق الفاضح لمبدأ مهم من مبادئ حقوق الإنسان وهو حرية التعبير والعقيدة.

ويوضح الكاتب أن حرية التعبير عندما يواجهها الخطر فسوف يواجه المجتمع ككل، كما سيواجه البحث العلمي والإبداع الفني والأدبي.

بينما يوضح إبراهيم عبد المجيد[٣٩]، في خطابه وتناوله لحق التظاهر السلمي أحزاب الحركة العمالية أعطي دروسًا مستفادة حيث ارتبط في الأساس بمصالح ومطالب ذات طابع اقتصادي واجتماعي شخصي للعمال كشريحة اجتماعية في المقام الأول ولم يأخذ البعد السياسي وهو العمل الذي فشلت فيه مختلف النقابات المصرية بشكل عام، ويستخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث ويرى أن التشكيل النقابي إذا أخذ مساره الصحيح يستطيع أن يحقق مكاسب كبيرة مستشهدة بمسارات تجارب دول أوروبية أوقفت فيها التشكيلات النقابية توحش الرأسمالية وبالتالي التقليل من مساحة الظلم الاجتماعي والسياسي بما يقلل الاحتقان والصراع السياسي.

بينما تستعرض شيرين أبو النجا[٤٠]، في خطابها الشكل ونمط جديد للحركات الاجتماعية المطالبة بتفعيل برامج الإصلاح الديمقراطي وهي حركة ٩ مارس أو مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات من خلال الاحتفال بعامها الثالث، وتبرز الكاتبة عبر إطار الأحداث المعاصرة مجموعة من الإيجابيات التي صاحبت هذه الحركة وكان لها مردود

---

(٣٩) إبراهيم عبد المجيد، دروس العمال، المصري اليوم، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣

(٤٠) شيرين أبو النجا، ٩ مارس ٢٠٠٧، المصري اليوم، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣

إيجابي لتفعيل الاستقلال الحقيقي للجامعات منها، أن هذه الحركة قد خلقت وعيًا بأهمية استقلال الجامعة بعد أن كان هذا المبدأ غائبًا عن الدولة والمجتمع الجامعي نفسه، إبراز الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة المصرية لحماية الحرية الأكاديمية والتي تنص في مجملها على حق التظاهر الأصيل للجامعيين، والمطالبة بتغيير إدارة الجامعة، والاجتماع داخل الجامعة، بجانب الاحتجاج بالكلام والكتاب والنشر وجميع وسائل التعبير، وأن تواجد قوات الأمن داخل الجامعة هدفه الوحيد حماية المنشآت فقط.

٣. **حقوق الإنسان**: قدمت جريدة المصري اليوم ١٤ أطروحة حول قضية الاهتمام بحقوق الإنسان بنسبة ٢,٢٢٪ من إجمالي أطروحات الحريات والحقوق العامة، وقد كشفت هذه الأطروحات في مجملها أن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر تعتبر مؤشراً على تعثر عملية التحول الديمقراطي، حيث يرتبط ذلك باستمرار بني وهياكل قانونية وسياسة وثقافية واجتماعية تكرس الممارسات التسلطية وبالتالي لا تلبي دعمًا لحماية حقوق الإنسان، وأن من أهم مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في مصر استمرار الظواهر السلبية التالية:

- استمرار عمليات التعذيب وسوء معاملة السجناء والمحتجزين في السجون المصرية.
- حرمان بعض شرائح المجتمع من محاكمة عدالة أمام القضاء الطبيعي والمحاكم المدنية بدلاً من المحاكم العسكرية.
- التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والتي تجسد معضلة غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع.
- انتهاك حقوق الأطفال باستمرار انتشار ظاهرة أطفال الشوارع، وعمالة الأطفال وحوادث الاغتصاب.
- عدم تقديم ضمانات قاطعة لتجريم التعذيب بما يسمح بإفلات مرتكبي هذه الجرائم من المحاسبة والعقاب.

كما رصد الخطاب الصحفي عبر أطروحاته المختلفة بعض الأطر التي تساعد على تعميق وتفعيل الاهتمام بحقوق الإنسان في إطار عمليات التغيير والتحول السياسي، وقد تركزت هذه الأطر على النقاط الجوهرية الآتية:

- إلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية وإنهاء ممارسة التعذيب خارج إطار القانون مع إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، وتطبيق معايير المحاكمة العادلة.

- إنشاء آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان وإعطائها سلطة حقيقية في ممارسة دورها.
- وضع حد نهائي لممارسات التعذيب باعتباره جريمة ضد الإنسانية وملاحقة ومساءلة مرتكبيه.
- ضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للدولة خاصة للمجموعات الأكثر ضعفًا، والمناطق المحرومة من الخدمات.
- مكافحة كافة أشكال العنف ضد النساء والأطفال، خاصة تلك الأشكال السكوت عنها كالعنف الأسري، والاستقلال الجدي، وعمالة الأطفال، والحق في المأوي والخدمات الضرورية[٤١].

حيث تتعرض سحر الجعارة[٤٢]، في خطابها حول حقوق الإنسان من خلال منظور

---

(٤١) راجع المقالات التالية:
- حمدي رزق، فاصل الخطاب، المصري اليوم، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٦
- سحر الجعارة، جمهورية الخوف، المصري اليوم، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٢
- محمد يوسف، انتهاكات الشرطة ليست مكتوبة على الجبين واستمرارها سيؤدي للفوضى، المصري اليوم، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٤
- مجدي مهنا في الممنوع، المصري اليوم، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- أسامة الغزولي، الاتجار بالبشر، المصري اليوم، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- السباعي عبد الرؤوف وهبه، صحفنا لا تنشر إلا قطرة من بحر الانتهاكات، المصري اليوم، ٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- ياسر الزيات، رعشة أمنية، المصري اليوم، ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص٢
- بهي الدين حسن، حصاد المجلس القومي لحقوق الإنسان في ثلاث سنوات، المصري اليوم، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سحر الجعارة، الاغتصاب الجماعي، المصري اليوم، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص٢
- شيرين أبو النجا، تأديب القزاز، المصري اليوم، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- عبد المنعم سعيد، نداء إلي الرئيس مبارك، المصري اليوم، ٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عمرو خفاجي، هروب العدالة، المصري اليوم، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٢

(٤٢) سحر الجعارة، الاغتصاب الجماعي، المصري اليوم، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص٢

غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع الأمر الذي أدى إلى اغتصاب جماعي لمختلف حقوق الإنسان المصري، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى مجرد الإحساس بالأمان، توضح الكاتبة في خطابها أن هذا الاغتصاب الجماعي بانت ملامحه في، انتشار البطالة بين الشباب، إهدار كرامة المواطن بالهجرة غير الشرعية، قصر التعيين في المناصب الرفيعة على فئات معينة بعيداً عن معيار الكفاءة والمهنية، انتهاك الأعراض في الطريق العام، التعذيب اللا أخلاقي داخل السجون، وتشير الكاتبة مستعينة بإطار الأحداث المعاصرة واستخدام الإحصائيات والبيانات أن هذه الصور التي تعني في معناها العام غياب حقوق الإنسان تخلق ما يسمي بالقهر السياسي وبالتالي تفريخ سفاحين وعمليات اعتداء جري على النساء والأطفال يستخدمه الأرقام والبيانات الصادرة عن بعض المراكز والتي توضح حج العنف الموجه ضد النساء.

بينما يتطرف عبد المنعم سعيد[٤٣]، في خطابه إلى بعد آخر ينبغي تحقيقه لرفع حركة الاهتمام بحقوق الإنسان إلى الأمام، هذا البعد يتعلق بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وسجناء الرأي، وتطبيق معايير المحاكمة العادلة بإلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية ويرى الكاتب أن هذه الخطوة ضرورية لعبور مرحلة النقاش العام لعمليات التغيير السياسي، فتعديل ٣٤ مادة من الدستور دون إنهاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ينفي التوجه نحو تغيير البنية السياسية في النظام المصري استخدم الكاتب بعد التعبيرات المجازية في عرض مقولاته حول أهمية تفعيل حقوق الإنسان كمدخل للإصلاح السياسي، حيث استخدام أسلوب النداء المختزل في قضية أيمن نور للتعبير عن المعتقلين السياسيين كقضية كلية مع استخدام إطار الشخصيات الصانعة للأحداث بوصفة للنظام الحاكم بأنه النظام المناسب لمرحلة التحول الديمقراطي إذا أخذ بزمام المبادرة وحقق بعض مبادئ حقوق الإنسان.

ويعرض أسامة غريب[٤٤]، في خطابه لبعض مظاهر انتهاك حقوق الإنسان باعتبارها انتكاسة وردة للتحول الديمقراطي من خلال استمرار عمليات التعذيب داخل السجون وأقسام الشرطة في مصر دون ملاحقة ومساءلة مرتكبيه، قدم الكاتب هذه الانتهاكات عبر

---

(٣٤) عبد المنعم سعيد، نداء إلي الرئيس مبارك، المصري اليوم، ٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤.

(٤٤) أسامة غريب، منصور شجرة.. ونظرية خشبة المحب!، المصري اليوم، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣.

صور بلاغية للتعبير المجازي مستعينا بإطار الأحداث المعاصرة، والشخصيات صانعة الحدث، فاستعان برمز مستعار وعبر عنه بمكنون افتراضي سماه منصور شجرة، بهدف وضع أطر وتفسيرات محددة لاتساع هذه الظاهرة وتمادي استخدام الإيذاء الجسدي كعنصر أساسي في عمليات التعذيب وضع أطر وتفسيرات محددة لاتساع هذه الظاهرة وتفادي استخدام الإيذاء الجسدي كعنصر أساسي في عمليات التعذيب، هربًا من الإطار العام الذي رسمه علماء النفس والاجتماع حول الظاهرة.

٤. **تمكين المرأة**: قدمت جريدة المصري اليوم ٨ أطروحات حول قضية تمكين المرأة بنسبة ١٢,٧٪من إجمالي أطروحات الحريات والحقوق العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات على الاهتمام بقضايا المرأة ودعمها ومشاركتها في تنمية المجتمع، والعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، وذلك تأكيدًا لفاعلية مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد جاء تركيز هذه الأطروحات على عدة محاور شملت:

- إن إصلاح أوضاع المرأة اجتماعيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا، وسياسيًا، هو جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح السياسي الشامل التي تهدف إلى أن تنال المرأة كافة الحقوق، وتكليفها بكافة الواجبات دون تفرقة بينها وبين الرجل.
- إن تمكين المرأة يعني منع كافة أشكال التمييز ضدها، والتي تحرمها من حقوقها المفترض أن تتمتع بها بوصفها مواطنة لها نفس الحقوق والواجبات.
- تمكين المرأة من المشاركة السياسية بصورها المختلفة بدءًا من عضوية الأحزاب وغيرها من المنظمات السياسية ومروراً بممارسة حق التصويت والاقتراع في الانتخابات ووصولاً للترشيح للمناصب السياسية سواء في المجالس المحلية أو البرلمان
- تمكين المرأة من أن تتقلد المناصب العليا وأن تجلس على منصة القضاء(٤٥).

---

(٤٥) راجع المقالات الآتية:

- رجائي عطية، هل المرأة ولاية القضاء، المصري اليوم، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٣
- محمود خليل، الغزل الصريح للمرأة القائدة، المصري اليوم، ١١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣.
- علي الشلقاني، تولي المرأة منصب القضاء، المصري اليوم، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣.
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦.
- مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦. =

يعرض علي الشلقاني[٤٦]، الشكل من أشكال التمييز ضد المرأة برفض بعض رجال القضاة تعينها قاضية مخالفًا للقانون والدستور نظراً لما يترتب على هذا الرأي من تمييز للرجل على حساب المرأة بينما يقضي الدستور بمساواة المصريين والمصريات أمام القانون، استخدم الكاتب في عرضة لقضية تمكين المرأة وحقها في تولي منصب القضاء عدة أطر شملت إطار تجارب الدول الأخرى، وإطار القوانين والتشريعات، وإطار الشخصيات الصانعة للأحداث، مستشهداً بمسارات برهنة معينة شملت دراسات وبحوث مع عرض وجهة نظر معينة، وتصريحات لشخصيات مسئولة، حيث استخدم الكاتب إطار تجارب الدول الأخرى كبير من على أن هناك دول عربية وإسلامية أخري قد سبقتنا في تعزيز تمكن المرأة بأحقيتها في تولي منصب القضاء، كما استخدم إطار الشخصيات الصانعة للأحداث ليبرهن على خطأ الرفض التام لتمكين المرأة من حقوقها التي كفلها القانون.

بينما يشير محمود خليل[٤٧]، في خطابه إلى أهمية الدور الذي تلعبه المرأة المصرية في الحياة العامة خاصة بعد تركيز الاهتمام عليها من خلال خطوات التمكين، ولكنه يركز على محور بين رئيسين يرتبطان بهذا البعد الهام في إطار تفعيل عملية التحول الديمقراطي، العامل الأول: يتعلق بمحاولة قطاع كبير من المسئولين تجميل صورة المرأة والوقوف في صفها بدون اقتناع كامل وحقيقي ولكن لمسايرة الوضع العام، ويضرب أمثلة على ذلك بتصريحات بعض المسئولين التي تؤكد على تمكين المرأة مثل فتوى مفتي الجمهورية بأحقية المرأة في رئاسة الدولة دون أية موانع شرعية مع نظر ما سبق أن نسب إليه بعدم أحقية المرأة في الإمامة بينما نجد الشواهد العالمية تسير ضد وصول هيلاري كلينتون إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية !، والمثال الثاني على ذلك تصريحات الدكتور مصطفى الفقي بأحقية المرأة أن تطلب تدخل المجتمع الدولي في حالة تعرضها لأي شكل من أشكال الاضطهاد، أو التمييز وعدم التمكين من حقوقها.

والعامل الثاني: يتعلق بالأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، حيث يوضح خليل بأن مسألة تمكين المرأة داخل المجتمع المصري والعربي على وجه العموم لن تتم بقرار

- منى ذو الفقار، تساؤلات مشروعة لنادي قضاة مجلس الدولة حول المرأة والقضاء، المصري اليوم، ٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٤.
- علي الشلقاني، وشعرت بأني غريب في بلدي، المصري اليوم، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣.
- مجدي الجارحي، تعيين المرأة في القضاء.. حرام شرعًا، المصري اليوم، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٤.

(٤٦) علي الشلقاني، تولي المرأة منصب القضاء، المصري اليوم، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣

(٤٧) محمود خليل، الغزل الصريح للمرأة القائدة، المصري اليوم، ١١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

سياسي أو فتوى دينية فالقضية ترتبط بالأعراف الاجتماعية السائدة والمسيطرة حيث قد يكون العرف في هذه الحالة أقوى من القانون ويستشهد على ذلك بالتجارب الأخرى وتحديداً بدولة الكويت بمنح المرأة حق الترشيح وحق الإدلاء بالصوت في الانتخابات لأول مرة في تاريخ الدولة، إلا أن نتيجة الانتخابات كانت لم ينجح أحد من النساء المرشحات والسبب الدور السلبي الذي لعبته الثقافة الاجتماعية، استخدم الكاتب إطار الشخصيات الصانعة للأحداث ومشاهد من الواقع، وتجارب الدول الأخرى مع عرض وجهات النظر المختلفة.

٥. **حرية المؤسسة الإعلامية**: قدمت جريدة المصرية اليوم خمس أطروحات حول قضية حرية المؤسسة الإعلامية بنسبة ٩ , ٧ ٪ من إجمالي أطروحات الحريات والحقوق الثقافة، وقد جاءت هذه الخطابات تحمل مدلولا ومعنى عام يشير إلى أن حرية واستقلال المؤسسة الإعلامية من أهم الحقوق السياسية في مجتمع يتطلع للتعددية السياسية والفكرية، وأنه لا معنى للتعددية دون حرية، ولا فائدة من هذه التعددية إذا لم يتوافر لها الحرية والاستقلال الإعلامي وكانت أهم مظاهر ودلالات هذه الأطروحات كالتالي:

- إنه في ظل الاتجاه العالمي لإتاحة الحرية للإعلام لا يمكن استمرار امتلاك الدولة لوسائل الإعلام وحدها، كما أن الإشراف الحكومي المطلق لم يعد يتلاءم مع العصر الذي نعيشه والمناخ الذي نريده.
- هيكلة وسائل الاتصال الجماهيري وتحريرها من قبضة السلطة السياسية وتركها تعمل طبقًا لمنطق ومبادئ السوق الحر.
- إن امتلاك الدولة للمؤسسات الإعلامية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ حق الجمهور في المعرفة ويكون ذلك إما بخروج المعلومات مبتورة ومشوهة أو بفرض قيود على مصادر المعلومات أو الإعلان عن الرأي الأوحد بما يعنى إهدار حق الجمهور في المعرفة والتنوع
- إن حرية المؤسسة التعليمية تعنى حرية تأسيس الصحف والمحطات التلفزيونية دون احتكار حكومي ودون معوقات من الأجهزة الحكومية والأمنية بصفة خاصة، وحتى يتحقق هذا الغرض ينبغي أن تقوم على الاستقلالية في الملكية والشفافية في التمويل مع الخضوع للقانون والمسئولية والالتزام بالأخلاقيات ومواثيق الشرف التي تحكم عمل هذه المؤسسات[٤٨].

---

(٤٨) راجع المقالات التالية: =

- ويوضح عمار علي حسن في خطابه أهمية حرية المؤسسة الإعلامية لمواكبة التحول إلى الديمقراطية، ويشير إلى السلبيات الكامنة في أداء ووضع المؤسسة الإعلامية المصرية حيث يرى الكاتب في خطابه أن الإعلام المصري لم يقدم حتى اليوم نتائج ملموسة في سبيل تعزيز مبادئ الحرية والاستقلالية وما يندرج تحتها من شروط، فهو في أغلب الأحيان منحاز لرؤى السلطة ومواقفها وتبريراتها للسلوكيات التي تنال من حقوق المواطنين وذلك في غياب واضح لسياسة إعلامية تحرره من القيود السياسية والبيروقراطية تراعي التحولات التي يشهدها المجتمع محليًا وإقليميًا ودوليًا وتؤمن حرية التعبير وتدفق المعلومات وانسياب الأفكار بعد زوال الكثير من العقبات وتطويع معطيات العلم لخدمة الإعلام الحر.

لم يقدم الكاتب في خطابه سوى إطار واحد محوري وهو إطار الندوات والدراسات العلمية من خلال المؤتمرات والورش التي شهدتها القاهرة لمناقشة حرية الإعلام، وحدد الكاتب عملية النهوض داخل المؤسسة الإعلامية وحريتها بشروط محددة في مدى توقع إمكانية المشاركة المجتمعية في صياغة الرسالة والسياسة الإعلامية بشكل عام والترقي المتتابع في استخدام أحدث التقنيات مع التركيز على تنمية المهارات المهنية والتقدم المستمر نحو حرية التعبير.

ويناقش خالد صالح في خطابه وضع حرية الإعلام في مصر من محور تطور حرية التعبير ومدى تعرضها للجمود أم الحراك باعتبارها مفتاح الحرية للمؤسسة الإعلامية ويشير صلاح إلى العقبات التي تواجه حرية الإعلام واستقلاليته، وحق الجمهور في المعرفة في مصر من خلال كبت حرية التعبير ورفض الرأي الأخر إذا كان مخالف للسياسات الواقعية، ويقدم الكاتب إطار الأحداث المعاصرة برهانًا ودليلاً في عرض مقولاته من خلال نموذج اعتقال هويدا طه معدة الفيلم الوثائقي الخاص بقناة الجزيرة حول عمليات التعذيب داخل أقسام

- مجدي الجلاد، صباح الخير، الخطوط المشتركة والفاصلة بين التغيير والإصلاح. . وحرية التعبير، المصري اليوم، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- جويل كمبانا، الديمقراطية تتراجع، لكن الصحافة العربية تقاتل من اجل حريتها، ٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عمار على حسن، إعلام يصنعه الناس، المصري اليوم، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- صلاح عيسى، هرش قضائي، المصري اليوم، ٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- خالد صالح، خطة هيدا، لقلب نظام الحكم، المصري اليوم، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٢

الشرطة، ويرى الكاتب أن حرية الإعلام تتهاوى وتتساقط عندما يسكن الفزع بنيان النظام السياسي إلى الدرجة التي يلاحق فيها الكاميرا والقلم والفكرة والعمل الدرامي خوفًا من المجهول الذي يهدد بقائه ويعمل على تآكل شرعيته.

٦. **حرية قياسات الرأي العام**: قدمت جريدة المصري اليوم أربعة أطروحات حول قضية حرية قياسات الرأي العام، بنسبة ٦,٣٪ من إجمالي الأطروحات، وقد جاء هذه الخطابات تحمل مدلول واحد يؤكد أن استطلاعات الرأي العام في مصر ما زالت تعاني من العجز الشديد في تحقيق المصداقية لدى الجمهور، وأشارت هذه الخطابات إلى مجموعة من المتطلبات لتفعيل قياسات الرأي العام كالتالي:

- إن استطلاعات قياسات الرأي العام تتطلب توفير الحريات العامة والاطمئنان لدى المواطنين بأن المشاركة في هذه الاستطلاعات هي خدمة وطنية لا علاقة لها بأجندات أمنية، قد يحاسب عليها المواطنون.
- رفع يد الدولة عن الرقابة والتدخل في صياغة الاستطلاعات من جهة، واختيار الموضوعات والقضايا والعينات من جهة أخرى.
- وقف تدخل الدولة في برامج الاستطلاع وآلياته لتوفير الدقة والنزاهة والمصداقية.
- السعي لبناء مراكز دراسات متخصصة في قياسات الرأي العام يكون لها صفة الاستقلالية المالية والعلمية.
- الحرص على الموضوعية والحياد النسبي في تناول التحليل بعيداً عن الإسقاطات التي تستخدم الاستطلاعات لترويج أفكار معينة أو تدعيمها [٤٩].

يعرض محمد سلماوي في خطابه لأكثر السلبيات والعقبات التي تواجه عملية قياس واستطلاعات الرأي بمصر والدول العربية بشكل عام، هذا البعد يتعلق بغياب عنصري الموضوعية وعدم التحيز في الاستطلاعات، ويبرهن على ذلك بإطار المرجعيات الرسمية من خلال تعليقه على استطلاع الرأي الذي أجراه مركز قياس الرأي العام بمركز المعلومات

---

(٤٩) راجع المقالات الآتية:

- عمرو خفاجي، فوضى الرأي العام، المصري اليوم، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٢
- محمد البرغوثي، تعديل النضال... أولاً، المصري اليوم، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣
- محمود سلماوي، استطلاع علمي ومحايد وموضوعي، المصري اليوم، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمود خليل، استطلاع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار النكتة، المصري اليوم، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣

ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، والذي كشفت نتائجه عن أن ٨٩٪ من المواطنين المصريين راضون تمامًا عن أداء الحكومة، ويوضح الكاتب أن غيبة المراكز البحثية لقياسات استطلاعات الرأي المستقلة والخاصة عن التوجه الحكومي والتمويل المالي أدى إلى تراجع المصداقية في بيانات المراكز الحكومية الصادرة عن مؤسسات حكومية تمولها وتشرف عليها مما يعد معوقًا لأية عمليات في التغيير والإصلاح السياسي.

ويوضح محمود خليل في خطابه لأهمية قياسات واستطلاعات الرأي العام التي يتوافر لها عناصر المصداقية وعدم التحيز والمنهجية العلمية بما يتماشى مع النظرة للمستقبل الديمقراطي ويعرض خليل لأهم مظاهر السلبيات لقياسات الرأي العام في مصر من خلال إطار مشاهد من الواقع والبيانات الرسمية لاستطلاعات الرأي بوحدة بحوث الرأي العام بمجلس الوزراء، يذكر الكاتب أن استطلاعات الرأي الصادرة عن جهات حكومية بلورة مفاهيم عامة حول مدى توافر المناخ الملائم لاستطلاعات وقياسات الرأي العام في مصر وذلك كالتالي.

- افتقاد الاستطلاعات للمنهجية العلمية والتحيز وعدم المصداقية.
- تدخل الجهات الرسمية في برامج الاستطلاع وآلياته واختيار القضايا والموضوعات المطروحة.
- غياب المراكز البحثية المستقلة ذات الخبرات العلمية في مجال استطلاعات الرأي واختيار العينات.
- انعدام ثقة المواطنين في نتائج هذه الاستطلاعات لعدم تطابقها مع الواقع الفعلي.

وقد استخدم الكاتب كذلك إطار تجارب الدول الأخرى ليبرهن على ضعف مؤسسات النظام السياسي في خلق مناخ ملائم لقياسات واستطلاعات رأي تتوافر فيها بعض عناصر الموضوعية. ويستشهد بنتائج استطلاع رأي لمجلس الوزراء جاءت نتائجه لتؤكد أن ٨٩٪ من المصريين راضون عن أداء حكومة نظيف، بينما تتزامن هذه النتائج مع استطلاعات رأي لدول أخرى بدأت انطلاقة نحو الديمقراطية مثل إسرائيل والأردن لتؤكد أن ٥٦٪ من ناخبي حزب كاديما الإسرائيلي الحاكم يعبرون عن عدم رضاهم عن رئيس الحزب إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، بجانب استطلاع رأي يكشف عن أن ٦٥٪ من المواطنين الأردنيين لا يثقون في قدرة الحكومة على حل مشكلات الفقر والبطالة ومحاربة الفساد، يشير الكاتب إلى أن استطلاعات وقياسات الرأي عندنا لا تراع أبسط القواعد المنهجية في تحديد حجم وخصائص العينة التي يعتمد عليها الاستطلاع، وقواعد سحبها ومدى تمثيلها للمجتمع المصري.